

האגודה לזכויות האזרח בישראל  
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل  
The Association for Civil Rights in Israel



## مكان غير امن

إخفاق السلطات في حماية حقوق السكان  
في محيط البور الإستيطانية بالقدس الشرقية

أيلول 2010

بحث و كتابة: المحامية نسرين عليان, محمود قراعين, المحامية كيرن تسفيرير, ميري جروس والمحامية تالي نير

الترجمة إلى العربية: مرزوق حلبي- جدل

صورة الغلاف: اورن زيف, اكتيف ستيلس (Activestills.org)

تصميم: أستوديو اوسوا بايو

© جميع حقوق النشر محفوظة, لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2010)

## شكرنا

لجميع موظفات جمعية حقوق المواطن وموظفيها الذين ساعدوا في توفير المعلومات والمعطيات، وقرأوا، وقدموا ملاحظاتهم المهمة. الشكر لأعضاء الجمعية، للمتطوعين والممولين، الذين بفضل التزامهم ومساهماتهم نتمكن من تنفيذ نشاطنا.

كما نود التقدم بالشكر لزملائنا الناشطين للدفاع عن حقوق الإنسان في القدس الشرقية وهم: صندوق إسرائيل الجديد؛ جمعية إنسان الطبيعة والقانون؛ بزخوت – المركز لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي المحدوديات؛ بمكوم- مخططين من أجل الحقوق في التخطيط؛ بيتسيلم؛ اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛ هموكيد مركز الدفاع عن الفرد؛ لجان الأهالي في أحياء القدس الشرقية ؛ "يش دين" يوجد قانون؛ مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ "عير عميم"؛ حاخمون لحقوق الإنسان؛ مركز معلومات وادي حلوه سلوان .

## جمعية حقوق المواطن في سطور

منذ ثلاثين عامًا ونيف، تناضل جمعية حقوق المواطن في إسرائيل من أجل حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والمساواة، والحق في المأوى، ومن أجل تقديم خدمات صحية متساوية، ومن أجل الحق في التربية والتعليم، وحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والمحافظة على خصوصية الفرد، وغيرها الكثير الكثير. وكلّ هذا في سبيل أن نتمكن من التقوّه، والتفكير، والعيش في واقع يحترم حقوق الإنسان ويحفظ حقوقنا، ويحمينا. جمعية حقوق المواطن هي منظمة مستقلة وغير حزبية، مواردها من تبرّعات صناديق وأفراد في البلاد وخارجها، ومن رسوم العضوية والنشاطات التطوّعية. ترتكز استقلالية الجمعية ومهنيّتها -في ما ترتكز- على سياستنا التقليدية المتمثلة في عدم المطالبة، ولا الحصول على التمويل من مصادر حزبية أو حكومية في إسرائيل.

نحن نؤمن يقينًا بأنّه -من خلال تضافر الجهود- في وسعنا تجذير وتعميق التزام المجتمع الإسرائيليّ بحقوق الإنسان، كي نتمكن من العيش في مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً. ندعوكم للقراءة والانضمام إلى النضال من أجل حقوق الإنسان- من أجل حقوقنا جميعاً. لمزيد من المعلومات ندعوكم لزيارة موقعنا على الشبكة الإلكترونية، أو التوجّه إلينا عبر البريد الإلكتروني [mail@acri.org.il](mailto:mail@acri.org.il) ، أو الاتصال بنا على الهاتف ذي الرقم: 03-5608185.

## المدخل

- 3.....المدخل
- 4..... مدخل
- 5..... أ. العنف برعاية الشرطة
- 7..... ب. مشتبه بهم على الدوام
- 10..... ج. اعتقالات القاصرين في منتصف الليل
- 12..... د. أصابع حراس المستوطنين خفيفة على الزناد
- 16..... هـ. انتهاك الخصوصية
- 18..... و. عدم منع الإزعاج والتحرّض
- 21..... ز. الاستيلاء على أراض وساحات تابعة لأهالي الحي
- 23..... ح. المس بحرية التنقل
- 27..... ملحق 1: استعراض الزيادة في التواجد اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس
- 33..... ملحق 2: شهادات
- 33..... شهادة رئيسة موسى الكركي
- 35..... شهادة أحمد فاروق قراعين
- 38..... شهادة جمالات مغربي
- 41..... ملحق 3 : ردّ الشرطة وزارة البناء والإسكان

## مدخل

كل مَنْ يتجول في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في السنوات الأخيرة، لا سيما في تلك الأحياء القائمة حول القدس القديمة، لا يستطيع إلا أن يرى المزيد من المواقع المحاطة بالأسوار التي يقف على مداخلها حراس مسلحون. في هذه المواقع المقامة داخل الأحياء الفلسطينية المبنية باكتظاظ شديد يعيش اليوم ألفان من اليهود وتنشط فيها عشرات المؤسسات العامة التي تقدم لهم الخدمات. والحديث هنا ليس عن استيطان عشوائي وإنما عن مشاريع مدروسة ومخططات لجمعيات سياسية هدفها المعلن هو تهويد القدس الشرقية.

إن التواجد الدائم لهؤلاء الجيران الجدد المحميين بحراسة مسلحة دائمة أبعاد كثيرة على نسيج الحياة في الأحياء العربية. إذ تنشأ احتكاكات كثيرة بين المستوطنين اليهود وبين السكان الفلسطينيين التي انتهت غير مرة بأحداث عنيفة واعتقالات وإجراءات قضائية، موجّهة في غالبيتها ضد الفلسطينيين.

تشمل شهادات السكان الفلسطينيين القاطنين في هذه الأحياء شكاوي عن عنف جسدي ولفظي من جانب المستوطنين والحراس، وعن إرهاب الأولاد ومضايقات متنوعة بما في ذلك انتهاكهم لحرمان البيوت عن طريق التصوير في الحيز الخاص وإغلاق طرق وساحات عامة وغيرها. تحوّلت المواجهات بين المستوطنين وحراسهم وسكان الأحياء الفلسطينيين إلى أمر روتيني، تنزلق في بعض الأحيان إلى صدامات عنيفة بالأسلحة النارية.

المستوطنون أيضا يشكون من أعمال عنيفة من جانب الفلسطينيين مثل؛ رمي الحجارة وتخريب ممتلكات وشتائم وما إلى ذلك. ولكن هنا الظاهرة الأخطر في إطار الشكاوي المتبادلة حيث يتضح من شهادات السكان الفلسطينيين صورة قاتمة بشأن تطبيق انتقائي للقانون، والنظام من جانب سلطات القانون، وعدم توفيرها الحد الأدنى من الحماية للسكان الفلسطينيين.

على الرغم من أنه في ظروف كهذه، على السلطات أن تعمل بجدّ واجتهاد لحماية حقوق الإنسان لكل السكان بما فيها الحق في سلامة الجسد والأمن الشخصي وحرية التنقل والخصوصية، يتضح من شهادات السكان أن العكس هو الحاصل: فقد تحولت السلطات المختلفة إلى شريكة في خرق حقوقهم؛ فهي لا تطبق القانون في حالات كثيرة أو أنها تطبقه بشكل يصب في مصلحة المستوطنين اليهود، إذ يعتمد ممثلها ألا وهم الحراس الممولين من قبل الدولة أو رجال الشرطة العنف الجسدي واللفظي، وينكّلون بالسكان الفلسطينيين. وعندما يحاول هؤلاء تقديم شكاوي بهذا الخصوص ففي حالات كثيرة لا تسمع ولا تفحص.

قسم آخر من شكاوي السكان الفلسطينيين يتعلق بعمل السلطات في مجال التخطيط والبناء، التي تعطي أفضلية لاحتياجات ومصالح المستوطنين اليهود في الأحياء على حساب الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين في كل ما يتعلق بالتخطيط والبناء والتطوير، بل وبالسيطرة على موارد الأرض النادرة لهذا الغرض.

لقد كُتبت الكثير حتى الآن عن الدلالات السياسية والقانونية لدخول الجمعيات الاستيطانية والسكان اليهود إلى الأحياء الفلسطينية. فمن ناحية القانون الدولي كل استيطان عبر حدود العام 1967، هو غير قانوني ومحظور، إلا أنه من ناحية القانون الإسرائيلي فإن ضمّ القدس الشرقية أفضى إلى فرض القانون الإسرائيلي على هذه الأحياء. إلا أننا لا نقصد في هذا

التقرير الخوض في نقاش حول الأبعاد السياسية والقانونية للمسألة، بل سنكتفي بالإشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتبت عن هذا الفرض.

إن وضع حقوق الإنسان في القدس الشرقية هو الأسوأ في مجالات عديدة تتصل بهدم البيوت، غياب البنى التحتية، النقص الشديد في المدارس، التذني الشديد في خدمات الصحة والرفاه الاجتماعي وغيرها... (أنظر تقرير الجمعية "حقوق الإنسان في القدس الشرقية: حقائق ومعطيات"<sup>1</sup>). يختص تقريرنا هذا في رصد الإسقاطات المباشرة لليؤر الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس (وسلوك السلطات حيال ذلك) على حقوق الإنسان للسكان الأصليين، وهو التقرير الأول من نوعه في هذا الخصوص.

يتخلل التقرير استعراض روايات السكان الفلسطينيين وكشف ما يتعرضون له من تجارب في ظل محاولات "تهويد" أحيائهم. ويقف التقرير عند دور السلطات الإسرائيلية بما فيها شرطة إسرائيل، ووزارة الإسكان وبلدية القدس في التدهور، والمسّ بالحقوق الأساسية للسكان الأصليين وبنسج حياتهم. ويورد في نهاية التقرير كذلك توصيات لتغيير سياسة السلطات الإسرائيلية في محاولة لتوفير حياة يومية طبيعية خالية من العنف والتكيل والمضايقات المختلفة.

بناء على ذلك اخترنا التمحور في شكاوي السكان الفلسطينيين بسبب حجم الظاهرة وتأثيرها على الحياة اليومية للسكان، وإتاحة الفرصة أمام هذا الجمهور الذي لا يُسمع صوته عادة في النقاشات العامة في إسرائيل، أن يُسمع معاناته. نوكد أن الشهادات الواردة في التقرير<sup>2</sup> هي بمثابة أمثلة فقط لظواهر متكررة، فلا يدعي التقرير الإحاطة بكل الأحياء وأبعاد حالات المسّ بحقوق السكان فيها وإنما الوقوف عند الأبعاد الأساسية للمسّ بالحقوق الذي تقوم به السلطات.

لعرض صورة أوسع لهذا الموضوع أوردنا في نهاية التقرير ملاحق تضمّ استعراضا لتكثيف التواجد اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس، جدولا وخرطة تفصّلان المواقع الاستيطانية في الأحياء وثلاث شهادات كاملة لثلاثة من السكان ترسم صورة واقع حياتهم إلى جانب جيرانهم الجدد.

كلنا أمل أن طرح الموضوع للنقاش العام سيدفع بالسلطات إلى إصلاح القصور الناجم عن عدم احترام والمسّ بحقوق الإنسان في القدس الشرقية.

## أ. العنف برعاية الشرطة

تسير الحياة في الأحياء الفلسطينية، التي ازداد بها في السنوات الأخيرة التواجد اليهودي، على حافة العنف. " حتى أمور عادية أساسها الصدفة مثلا أن تلتقي بهم في الممر تُفضي دائما إلى الصراخ وتنشأ صدامات من أبسط الأمور" تقول

<sup>1</sup> المحامية تالي نير، ان سوتسيوا، رونيت سيلع، المحامية نسرين عليان، المحامي عوديد فلر ومحمود قراعين، حقوق الانسان في القدس الشرقية: حقائق ومعطيات. جمعية حقوق المواطن، ايار 2010. <http://www.acri.org.il/pdf/eastjer2010.pdf>  
<sup>2</sup> الشهادات الواردة في هذا التقرير جمعها في الأشهر بين كانون الثاني - تموز 2010 موظفو جمعية حقوق المواطن إلا إذا ذكر غير ذلك.

رئيسة موسى الكركي، من سكان حارة السعدية في البلدة القديمة<sup>3</sup> وحقاً، إن الفلسطينيين والمستوطنين الذين يقطنون في هذه الأحياء يؤكدون أن التوتر ينطوي على نتائج مروعة: تعابير عنصرية، شتائم نابية، رمي نفايات على مداخل البيوت وساحاتها، تدافع، شجارات، تهديدات بل وعنف جسدي وإشهار مسدسات.

يتجاور في أحياء القدس الشرقية فلسطينيون ومستوطنون، في ازدحام سكاني وجو مشحون سياسياً إلى حدّ كبير. مجتمعان يحملان شحنتين أيديولوجيتين واضحتين وأحياناً متناقضتين، كان يُتَوَقَّع من الشرطة أن تفعل كل شيء لمنع المواجهات المحتملة بينهم بشكل مهني ومتساو. إلا أن سكان الأحياء الفلسطينيين يشكون من أنه في حالات كثيرة جداً، عندما يتعرضون لعنف لفظي أو لعنف جسدي، لا تطبق الشرطة القانون ولا تعمل للجم المستوطنين المتهمين بممارسة العنف.

إن وظيفة الشرطة بموجب القانون هو منع المخالفات، واعتقال مخالفين القانون وتقديمهم للمحاكمة، حفظ النظام العام وحماية الأمن الشخصي والأموال لكل من يعيش في إسرائيل<sup>4</sup> في ضوء هذا التعريف الواضح لوظيفة الشرطة يبدو أن سلوك الشرطة في القدس الشرقية إشكالي بشكل خاص.

حسب ما ورد عن السكان الفلسطينيين، لا تحرّك الشرطة ساكناً في حالات كثيرة لدى استدعائها، فتكون النتيجة اتساع مظاهر العنف. رئيسة موسى الكركي من حارة السعدية بالبلدة القديمة، التي تتقاسم ممر بيتها مع مستوطنين الذين يسكنون بجوار بيتها تقول: "قبل أسبوع ونصف في الساعة 00:30 في منتصف الليل، سمعت أصوات خمسة أو ستة رجال يصرخون في الممر، خرجت لأرى ما الأمر فرأيت قسم من المستوطنين وقد عادوا إلى شقتهم والقسم الآخر ترك المكان، اقتربت من باب المدخل لأغلقه، فجأة عاد أحدهم ودفع الباب بقوة شديدة لحظة كانت يدي على الباب، وكانت النتيجة أنني أصبت بجرح في يدي وتلطخت بالدم... لقد تعرضنا إلى الكثير من التنكيل، وقدّمنا الشكاوي للشرطة حوالي 20 مرة، ولم يشفع لنا الأمر ولو مرة واحدة. في المرة الأخيرة أجبروني التوقيع على التزام بالألا أحدث أي اتصال معهم ولا حتى بالكلام. أنا المشتبه بها دائماً كلما ذهبت للشرطة لتقديم شكوى. دائماً يصرخون في وجهي ويضربون بقوة على الطاولة، وكثيراً ما يجعلونني أبكي من المرارة"<sup>5</sup>.

شهادات كهذه تصل من أحياء أخرى، أيضاً. صالح ذياب الذي يقطن بجوار ما يسمى قبر شمعون هتصديق في الشيخ جراح يقول أنه أصيب عدة مرات من اعتداءات المصلين الذين يزورون الضريح، ولم تستجب الشرطة لاستغاثاته المتكررة. في إحدى المرات خلال صيف 2009، رُمي حجر إلى ساحة بيته وأصابته والده المسنّ في ظهره. في هذه الحالة استجابت الشرطة لاستدعائه ووصلت إلى المكان، لكن رجال الشرطة رفضوا تسجيل الشكوى فيقول ذياب: "أصيب والذي بحجر رمي من جهة الضريح وكان من الممكن أن تقتله، قفزت فوراً ناحية الضريح لأرى من رمى الحجر ورأيت الكثير من اليهود من زوار الضريح في الممر. استدعيت الشرطة وريثما تصل بدأت بتصويرهم بكاميرا هاتفي النقال، سألتهم لماذا رموا الحجر لكنهم لم يجيبوا، غضبت وبدأت أصرخ، عندها انقضوا عليّ جميعهم وأخذوا مني هاتفي النقال، أحدهم أشهر في وجهي سلاحه وقال أنه سيطلق النار عليّ إذا لم أغير المكان. في نهاية الأمر، وبتأخير ما،

<sup>3</sup> تعيش رئيسة موسى الكركي في حارة السعدية، بجوار باب الساهرة في البلدة القديمة. أدلت بشهادتها يوم 2010/4/14 للمحامية نسرين عليان من جمعية حقوق المواطن.

<sup>4</sup> بند 4 لأمر الشرطة

<sup>5</sup> أنظر الملاحظة 3 أعلاه.

وصلت سيارة الشرطة، شرحت لهم كل ما حصل لوالدي الذي أصيب بحجر رماه المستوطنون، وأنهم سرقوا لي هاتفي النقال لمحو ما صورته، وأشرت على الشخص الذي أشهر السلاح في وجهي. كان جواب الشرطة أنني أكذب بخصوص استعمال السلاح وسرقة الهاتف النقال لأن جميع من كان هناك متدينون يهود ولا يجوز لهم أن يمسكوا بأجهزة إلكترونية أو استعمالها أيام السبت"<sup>6</sup>.

يشكو السكان الفلسطينيون أيضاً، من امتناع الشرطة عن التحقيق في شكاويهم حول تخريب ممتلكاتهم. هكذا مثلاً يدّعي نبيل الكردي من الشيخ جراح، الذي يتقاسم ساحة بيته مع مستوطنين استولوا على قسم من بيته واستوطنوا في الحي منذ صيف 2009، أنه في شهر نيسان هذا العام تم تخريب قسم من ألعاب أولاده وسرقة القسم الآخر. إلا أن الشرطة أغلقت شكاواه التي ادّعى فيها الكردي أن المستوطنين وضيفهم هم الفاعلون، بعد شهر من تقديم شكاواه<sup>7</sup>.

مثال آخر يعاني منه السكان ويتعلق بعدم فحص شكاويهم بخصوص تخريب سياراتهم حسب الادعاءات التي وجهت إلى جمعية حقوق المواطن، والتي تمت بفترات متقاربة بالتواريخ التالية 2010/6/19، 2010/6/11، 2010/6/4، 2010/6/3، 2010/5/28 وذلك بتكسير زجاج وثقب دواليب سيارات السكان في حي الشيخ جراح. في يوم 2010/6/4، عندما وصل إلى الموقع ضابط محطة "سلام"، آفي كوهن، اقترب منه صالح ذياب من سكان الحي الذي أشار إلى الأضرار التي لحقت بالسيارات، وادّعى أمامه أن أحد المستوطنين الذي جلس في مدخل أحد البيوت هو الذي فعل ذلك. اختار كوهن ألا يهتم لهذه الادعاءات وغادر المكان<sup>8</sup>.

يُشار هنا إلى أن هذه الشكاوي هي مثال بسيط لادعاءات متكررة من السكان الفلسطينيين حول تخاذه الشرطة في معالجة شكاويهم. وسيتمّ إيراد شهادات إضافية في سياقات أخرى في معرض التقرير.

## ب. مشتبه بهم على الدوام

مرات عديدة يقدّم فيها السكان الفلسطينيون شكاوي ضد المستوطنين أو الحراس، ليس أنها لا تُفحص فحسب، بل تنقلب الأمور فيها عليهم، إذ أن الفلسطينيين هم الذين يتحوّلون إلى مشتبه بهم. فبدل أن تسجل الشرطة شكاويهم تعمد في مرات كثيرة إلى فتح ملفات جنائية ضدهم والتحقيق معهم كمشتبه بهم.

هكذا قال جاد عارف حمد من سكان الشيخ جراح: "في كل مرة نستدعي الشرطة تصل سيارة الدورية متأخرة، إذا وصلت أصلاً، وكل ما يفعلونه هو التحقيق معنا بدل التحقيق مع المستوطنين أو أنهم يطلبون أن نذهب لتقديم شكوى في مركز الشرطة الذي لا نستطيع الذهاب إليه لأنهم في كثير من الحالات يحتجزوننا لأسباب مختلفة ودائماً ما نتحوّل نحن إلى مشتبه بهم"<sup>9</sup>.

<sup>6</sup> صالح ذياب يقطن في الشيخ جراح. أدلى بشهادته يوم 2010/4/18 أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.  
<sup>7</sup> نبيل الكردي يقطن في الشيخ جراح. قدم شكاواه إلى الشرطة بخصوص سرقة وإضرار مقصود بالممتلكات يوم 2010/4/23.  
<sup>8</sup> صالح ذياب يقطن في حي الشيخ جراح. أدلى بشهادته يوم 2010/6/22 أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.  
<sup>9</sup> جاد عارف حمد من سكان الشيخ جراح. أدلى بشهادته يوم 2010/4/21، أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

يقول السكان الفلسطينيون أنه في حالات كثيرة يتم تأجيل معالجة شكاويهم بذرائع مختلفة لمنعهم من تقديم شكاوي. ومما يُقال للسكان المشتكين الذين يصلون إلى مركز الشرطة: المحقق مشغول، ليس لدينا محققون اليوم، عودوا غدا، الشكوى ليست منطقية. حسب ادعاء السكان الفلسطينيين فان الشرطة تتصرف على هذا النحو حتى تُتيح للمستوطنين وحراسهم تقديم شكاويهم أولاً، وبذلك يتم التحقيق مع السكان الفلسطينيين كمشتبه بهم تحت طائلة التحذير حتى عندما يحضرون بأنفسهم لتقديم شكاوي بخصوص الأحداث نفسها.

ناصر أبو ناب، من سكان سلوان، يقول أن هذا ما حصل له ولأفراد عائلته، يوم 2010/2/9، عندما وصلوا إلى محطة الشرطة لتقديم شكوى بخصوص تعرّضهم للضرب من قبل حراس "بيت العسلي" (بيت لمستوطنين في حي بطن الهوى في سلوان)، أدى إلى إصابة والدته وشقيقه وإصابة أبي ناب نفسه: "بعد أن خرجت من المستشفى، سافرنا أنا وشقيقي باتجاه محطة شرطة "شليم" لغرض تقديم شكوى ضد الحراس. عندما دخلنا المحطة طلبوا منا في الاستقبال الانتظار حتى يتسنى للمحقق أن يستقبلنا، لكن بعد حوالي نصف ساعة تم إبلاغنا بأن المحقق قد أنهى وريدته، وطلبوا أن نأتي في اليوم التالي لتقديم الشكوى. في هذا الوقت رأينا الحراس إياهم الذين تواجدوا أثناء المواجهات في غرف التحقيق وفهمنا أنهم وصلوا قبلنا لتقديم شكوى ضدنا! وعليه، تم التحقيق معنا في الحادث كأننا المشتبه بهم. وتمحور المحقق في أسئلة مثل من الذي بدأ بضرب من، ولمن كان حضور أكبر في الموقع للسكان أم للحراس، وفي نهاية التحقيق سلّمونا دعوات للذهاب إلى محطة شرطة المسكوبية لالتقاط صور لنا وإعطاء بصمات أصابع"<sup>10</sup>.

معظم شكاوي السكان بخصوص أداء الشرطة موجه تجاه محطة "شليم" ومحطة "دافيد" التابعة لشرطة لواء القدس، وهي المحطات المسؤولة عن تطبيق القانون في البلدة القديمة وفي الأحياء العربية من حولها، حيث تتواجد الغالبية العظمى للبؤر الاستيطانية اليهودية في الأحياء الفلسطينية.

ما حصل لتامر قرايين، من سكان وادي حلوة في سلوان مثال لأداء المحققين في محطة "شليم". يقول تامر أنه في يوم 2009/3/31 نشبت مواجهة بين أطفال المستوطنين وأطفال فلسطينيين في الحي، وعندما أراد تخلص ابن شقيقه من بينهم اعتدى عشرات الحراس عليه وعلى عائلته بالضرب. وحسب قوله، فإن شكواه في الشرطة ترافقت مع تهديدات وتحويله إلى مشتبه به: "الحراس ضربونا جميعاً، حتى والدي، والدي وأختي ضربوا. في مرحلة معينة توقف الحراس عن ضربنا واختفوا من المكان. في تلك اللحظة بالضبط وصلت الشرطة. بدأ ناس من القرية يتجمعون في المكان. حاول رجال الشرطة تفريق التجمّع وعودنا بفحص الموضوع وأشاروا علينا بتقديم شكوى لأننا الضحايا. تم نقلي إلى المستشفى في سيارة إسعاف، وصلت بعد ساعة من وقوع الحادثة. في اليوم التالي ذهبت أنا والدي والدي وشقيقي لتقديم شكوى في محطة "شليم". دخلت أولاً لأنه كان عليّ الإسراع إلى الجامعة لإجراء امتحان. دخلت غرفة المحقق وقلت له أنني أريد تقديم شكوى بخصوص الحادثة التي وقعت يوم أمس. أخذ المحقق هاتفه النقال وأغلقه وقال لي أنه يحقق معي بتهمة الاعتداء على حراس المستوطنين. فقلت إذا كان هذا تحقيقاً فإني أريد محامياً. قال المحقق لا مشكلة في الأمر، وأضاف أنه إذا كان لدي محام فالأفضل أن أتصل به ليحضر إلى المركز بعد خمس دقائق. قلت أنه ليس بمقدوري أن أتدبر أمر محام خلال خمس دقائق. فقال إذا كان الأمر كذلك فإنه لن يستطيع الانتظار وبدأ التحقيق معي. وبعد التحقيق أخذوا سبيلي بكفالة، لكن المحقق نفسه عاد واتصل بي بعد مضي ثلاث ساعات وطلب إليّ العودة إلى محطة الشرطة وإلا فإنه سيعتقل

<sup>10</sup> ناصر أبو ناب من سكان بطن الهوى في سلوان. أدلى بشهادته يوم 2010/2/10 أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.



أخي الموجود هناك. عدت إلى المحطة وتم التحقيق معي من جديد. أثناء هذا التحقيق عرضوا عليّ أقساماً من فيلم تم تصويره بكاميرا الحماية التابعة للمستوطنين. حيث ظهرت في هذه الأقسام وأنا أدافع عن نفسي في وجه الحراس. طلبت من المحقق أن يعرض ما سبق لهذه اللحظة في الفيلم، فهددني وهو يصرخ أن لا أتدخل في عمله، وأنه من الأفضل لي ألا أتواجه معه كندّ. في النهاية وجدت نفسي معتقلاً لمدة 24 ساعة أفرج عني بعدها من خلال إبعادي عن منزلي لمدة شهر. بعد أسبوع تم استدعائي للشرطة مرة أخرى للتشخيص. شكواي كمتعدى عليه لم تُفحص أبداً. أثناء التحقيق الأول قال لي المحقق أن الحارس الذي اعتدى على ابن أخي والذي هاجمني أبعد من الحي لمدة 15 يوماً، إلا أن الجيران رأوه هناك في اليوم التالي للحادثة<sup>11</sup>.

جمالات مغربي من السكان الذين تم إخلاؤهم من بيوتهم في حي الشيخ جراح، تروي لنا ما حصل في يوم 20/4/2010، حيث هاجم مستوطن ابنها البالغ من العمر 17 عاماً، إلا أنه تحوّل إلى مشتبه به لحظة وصوله إلى محطة "شليم" في حين لم يتم أبداً فحص الأدلة التي سيقّت لصالحه وتقول: "كل الصور التي كانت بحوزتي و الشهود الثلاثة الذين اصطحبتهم معي وكل الأدلة لصالح إبني لم تُفحص إلى أية نتيجة بل إلى العكس: لم يأخذها المحقق بعين الاعتبار ومدّد اعتقال ابني لـ 24 ساعة أخرى. بل أن المحقق أبدى أسفه لأنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء في الأمر، وأنه يثق بما نقول لكن هذه هي التعليمات من "فوق" على حد تعبيره. وعند سؤالنا ماذا فعل مع المستوطن الذي سبب كل هذه المشكلة، قال أن المشاكل في حيننا لا تنتهي وأنه ليس لديه أي سبب لاعتقاله. لا أعرف متى نعود للعيش بهدوء كما كنا في الماضي. نحن مضطرون لزيارة محطة الشرطة "شليم" لا يقلّ عن مرة أو مرتين في الأسبوع لغرض إخلاء سبيل أبنائنا<sup>12</sup>.

يُستدلّ من هذه الشهادات أيضاً، وجود شك في إدارة التحقيقات بشكل موجّه من خلال استخدام غير قانوني للتهديد مثل تخويف المشتبهين باعتقال أفراد من العائلة وتجاهل أدلة قائمة. حسب أقوال السكان فإن مثل هذه الأساليب تُفرض بهم إلى الاعتقاد بأن التحقيقات موجّهة بالأصل ولا تقصد كشف الحقيقة.

يتحدث السكان أيضاً، عن غياب الثقة التامة بالشرطة والخوف منها، الأمر الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى عدم التوجه إلى محطات الشرطة وتقديم الشكاوي حتى في حالات اعتداء خطيرة. تقول السيدة شادية كامل ربيعة من سكان عقبة الخالدية في البلدة القديمة أنه في شتاء عام 2008، رفض ابنها تقديم شكوى في الشرطة بعد أن اعتدى عليه طلاب مدرسة دينية تورائية اعتداءً خطيراً، لأنه لم يكن واثقاً بأن شكواه ستُفحص: "عندما يعود ابني عبر طريق حائط المبكى (هذه هي الطريق الأقصر إلى بيتنا) عليه المرور بجانب كنيس يهودي، وقد حدث مرة أن انقض عليه طلاب الكنيس وضربوه ضرباً شديداً اضطر بعدها إلى ملازمة الفراش لمدة شهر كامل. لم يقدّم شكوى لأنه خاف أن يتحول إلى مشتبه به أو أن ينكل به رجال الشرطة كما حصل لشبان من الحي"<sup>13</sup>.

حسب أقوال السكان فإن أداء الشرطة وأدّ اعتقاداً مفاده أن الشرطة تعمل لحماية المستوطنين فقط وبالتنسيق معهم. أحمد قرايين، من سكان وادي حلوة، يقول أن الشرطة ليست موضوعية وتتصرف على نحو يُثبت أنها تعمل لصالح المستوطنين: "ان الشرطة المدنية حاضرة دائماً في مدخل حيننا، وهي تقيم الحواجز في الطريق الذي نسكنه، هناك يقف

<sup>11</sup> تامر قرايين هو من سكان وادي حلوة في سلوان. أدلى بشهادته يوم 2010/2/12 أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>12</sup> جمالات مغربي من السكان الذين تم إخلاؤهم من حي الشيخ جراح. أدلت بشهادتها يوم 2010/4/21 وفي يوم 2010/5/19 أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>13</sup> شادية ربيعة هي من سكان حي عقبة الخالدية. أدلت بشهادتها في نيسان 2010 للمحامية نسرين عليان من جمعية حقوق المواطن.

رجال الشرطة دائما مع الحراس ويتضاحكون معا كأصدقاء، وعندما يصل إلى المكان فاحص السيارات أو شرطي مرور فأول ما يفعله هو الذهاب إلى نقطة الحراس حيث يُعدّ لنفسه القهوة ليشرّبها سوية مع الحراس. بعد ذلك يبدأ عمله في فحص سيارات العرب فقط<sup>14</sup>.

## ج. اعتقالات القاصرين في منتصف الليل

يتميّز المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية بوجود نسبة عالية من الأطفال فيه. حسب معطيات بلدية القدس فإن 43.5% من سكان القدس الشرقية حتى نهاية عام 2009 هم من القاصرين، وحسب معهد القدس فإن معدّل العمر للسكان العرب في القدس، حتى نهاية العام 2008، هو 19.3 سنة.

يؤدي النقص في الحدائق العامة وساحات اللعب في أحياء القدس الشرقية إلى تحوّل الشوارع والأزقة إلى ساحات لعب بالنسبة للكثير من الأولاد الفلسطينيين. في هذا الإطار يتراكم الأطفال في الطرقات الأمر الذي يؤدي إلى استنفار دائم عند الحراس الذين يحيطون ببيوت المستوطنين. حيث يتهم الحراس الأطفال دائما برمي الحجارة بينما يدعي الأطفال أن الحراس ينكلون بهم ويفترون عليهم بتهم باطلة. بجميع الأحوال إن التوتر الدائم بين الحراس وبين الأطفال وأهاليهم عرضة للانفجار في كل وقت إلى حدّ أنها تتطور في كثير من الأحيان إلى مواجهات حادة وخطيرة.

حسب أقوال السكان، تتخذ الشرطة إجراءات إشكالية جدا فيما يتعلّق بالأولاد المشتبه بهم برمي الحجارة تصل حدّ القيام بأعمال مخالفة للقانون والأصول المرعية. ونوضح أن القانون ينصّ على أن أولادا في سن الـ 12 (سن المسؤولية الجنائية) وحتى 18 عاما، الذين يُشتبه بارتكابهم مخالفات جنائية، ينبغي أن يتمّ التحقيق معهم بحضور احد والديهم أو قريب آخر ومن قبل محقق أولاد مختص فقط. ووفقا للأنظمة والقوانين يُمنع التحقيق مع الأولاد في ساعات الليل، ويمنع أيضا اعتقالهم إذا كان يُمكن تحقيق الهدف من الاعتقال بطريقة أقلّ مسا بالطفل<sup>15</sup>. أما استعمال العنف فهو ممنوع منعاً باتاً طيلة التحقيق.

تتضح لنا من شهادات أدلى بها أطفال اعتقلوا في السنة الأخيرة، صورة قاتمة عن اعتقالات أولاد تم انتزاعهم من فراشهم في منتصف الليل، واقتيدوا إلى غرف التحقيق مكبلين ودون مرافقة والديهم. تحدث الأولاد عن تحقيقات عنيفة ومُخيفة أجراها رجال شرطة ليسوا بمحققين مختصين بالتحقيق مع الأطفال. هذا ما حصل في كانون الأول 2009، عندما حضرت الشرطة لاعتقال م.ج ابن الـ 14 عام من سلوان، الساعة الثالثة قبل الفجر. كل توسلات والديه بأن يتمّ تأجيل الاعتقال وعودهما بأنهما سيُحضرا صابحا للتحقيق لم تنفع، فتم اقتياد الطفل للتحقيق في محطة الشرطة "المسكوبية" مكبل اليدين. وقال الفتى أنه خلال التحقيق استعملوا ضده العنف الجسدي وأفاد: "كان هناك محقق اسمه موشي كما عرّف عن نفسه. سألتني: لماذا أنت هنا؟ أجبت أنه لا أعرف، وأن عليه أن يسأل الكابتن رامي الذي اعتقلني. قال لي أنه يعرف لماذا أنا هنا، لأنني رميت الحجارة على بيت المستوطنين الموجود في الحي الذي أسكن فيه. والحديث

<sup>14</sup> أحمد قرايين من سكان وادي حلوة في سلوان. أدلى بشهادته، يوم 2010/6/1، أمام المحامية نسرين عليان من جمعية حقوق المواطن.

<sup>15</sup> قانون الشبيبة (المقاضاة والعقوبة وطرق العلاج)، 1971، الفقرة ج.

عن بيت عوض عبد الفتاح الرجبي الذي استولى عليه المستوطنون. عندما أنكرت التهمة لکمني الشرطي موشي على بطني وظهري وصفعني على وجهي. أثناء التحقيق طلبت مرات عديدة الذهاب إلى المرحاض لكن الشرطي موشي رفض. خلال التحقيق شعرت بالبرد القارص وبخوف شديد من المحقق موشي<sup>16</sup>.

تكرر هذا النمط من السلوك في التحقيق مع القاصر أ. س ابن أـ 12.5 عام من سلوان الذي قال أنه تم انتزاعه من سريره يوم 2010/1/10، في الساعة الثالثة قبل الفجر، تم اقتياده مكبل اليدين للتحقيق في محطة الشرطة "المسكوبية" مع زميل آخر له ويقول: "وضعوني في حجرة مساحتها 5 أمتار مربعة. جلست على ركبتني ووجهي إلى الحائط. كلما تحركت ضربني رجل يرتدي زيًا مدنيا كان هناك بكفه على عنقي. كنت وحيدا في الغرفة. وفي حوالي الساعة الخامسة صباحا طلبت الذهاب إلى المرحاض لكن الرجل رفض، وطلب إليّ أن أبقى وجهي جهة الحائط. عندما رفضت ضربني ودفعني باتجاه الحائط فاصطدم أنفي بالحائط وبدأ ينزف. طلبت محرمة ورقية لتنظيف أنفي لكنه رفض. طلب الرجل مني أن أركع له أرضا وأن أطلب منه السماح لكنني رفضت، وقلت له أنني أرفض الركوع لأحد سوى الله. وخلال ذلك شعرت بالآلام حادة في رجلي وكف رجلي. وشعرت بخوف شديد وبدأت أرتعد. الرجل بالزي المدني أخرج شطيرة جبن ووضعها في السخان "التوستر" ورمى بقطعة الجبن على وجهي، لكنه أخطأ فلم يُصب وجهي ولا جسمي. كان هذا الشرطي أصلع، وبين فترة وأخرى كان يقوم بالضغط على كتفي وقد سبب لي ذلك ألما"<sup>17</sup>.

على الرغم من انه تم مراجعة الشرطة وقسم التحقيق مع رجال الشرطة بخصوص هذه الأساليب<sup>18</sup>، إلا انه يستمر هذا النمط من العمل في الأشهر الأخيرة، بل ويدعي الأهالي أن هناك ازديادا في حالات اعتقال الأولاد. تتم الاعتقالات في الآونة الأخيرة بواسطة قوات كبيرة جدا من الشرطة و"حرس الحدود" الذين يُقيمون حواجز في مداخل الأحياء وينتشرون بكثرة حول المنازل السكنية. حسب أقوال السكان فإن دخول البيوت يتم بواسطة اقتحام الأبواب، وفي بعض البيوت يتم إجراء تفتيش واسع يتسبب في قلب البيوت رأسا على عقب وإحداث ضرر كبير لها. هكذا مثلا تم اعتقال أ. ن، ابن أـ 13 عاما من سلوان، يوم 2010/6/3<sup>19</sup>، واعتقال الفتى س. ر من سلوان يوم 2010/6/30<sup>20</sup>.

كما وتتم اعتقالات للأطفال في الشارع العام بل وأثناء تواجد الأولاد في المدرسة. هكذا مثلا، تم اعتقال الفتى م. أ ابن الـ 14 عاما، يوم 2010/6/2، عندما كان يسير قرب بيته مع والدته. يتبين من شهادته أن رجال الشرطة طوقوه على حين غرة وغطوا وجهه بقناع أسود، وأخذوه من بين يديّ أمه للتحقيق<sup>21</sup>. وفي حادثة أخرى في نهاية عام 2009، اعتقل الفتى ل. أ ابن أـ 14 عاما من سلوان مرتين في محيط مدرسته (في حادثين منفصلتين)، على الرغم من أحكام القانون الذي لا يُتيح الاعتقال داخل المدرسة إلا في حالات استثنائية جدا<sup>22</sup>.

<sup>16</sup> أدلى القاصر م. ج بشهادته يوم 2010/1/21 أمام منظمة بتسليم. تفاصيله الكاملة محفوظة في جمعية حقوق المواطن.

<sup>17</sup> أدلى القاصر أ. س بشهادته يوم 2010/1/21 أمام منظمة بتسليم. تفاصيله الكاملة محفوظة في جمعية حقوق المواطن.

<sup>18</sup> توجهت منظمة بتسليم يوم 2010/2/25 إلى قائد شرطة لواء القدس، أهرن فرانكو، بطلب التحقيق في هذه الأحداث ووقف التحقيق مع القاصرين بالصورة المذكورة. وتم تحويل الطلب إلى قسم التحقيق مع رجال الشرطة.

<sup>19</sup> من شهادة والد القاصر أ. ن التي أدلى بها يوم 2010/6/3، أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>20</sup> من شهادة عم القاصر س. ر التي أدلى بها يوم 2010/7/11، أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>21</sup> مركز المعلومات في وادي حلوة سلوان، خير من يوم 2010/6/2، <http://silwanic.net/?p=3403>

<sup>22</sup> أدلى القاصر ل. أ بشهادته أمام منظمة بتسليم يوم 2010/1/21. تفاصيله الكاملة محفوظة في جمعية حقوق المواطن.

ظاهرة أخطر هي التحقيق في الشرطة مع أولاد دون سن 12 عاما سن المسؤولية الجنائية، حسب القانون. هكذا مثلا تم إحضار القاصر م. ع ابن العاشرة مرات عديدة للتحقيق في الأشهر الأخيرة، ومنها يوم 2010/3/10 ويوم 2010/6/6 حيث تم التحقيق معه وأُخلي سبيله بعد عدة ساعات<sup>23</sup>.

عدا عن كون أداء الشرطة في هذه الحالات باطلا ومخالفا للقانون، فإنه يعدم أي مواجهة مع الواقع المركب الذي يؤدي بالأولاد إلى رمي الحجارة، على فرض أنهم رموها فعلا، فقرارها التعامل مع الأمر بقبضة من حديد، لا يخفف من شحنات التوتر ومشاكل المنطقة، بل يؤدي إلى التصعيد في الوضع. في مجتمع يسعى إلى حماية حقوق الأولاد تشكّل طريقة عمل الشرطة هذه خيانة منها لوظيفتها.

#### د. أصابع حراس المستوطنين خفيفة على الزناد

مهمة حراسة المستوطنين الذين يعيشون في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية تقع ضمن صلاحيات وزارة البناء والإسكان التي تستخدم شركات حراسة خاصة أكبرها شركة "موديعين إزراحي" التي تشغل مئات الحراس في هذه الأحياء<sup>24</sup>. أما كلفة خدمات الحراسة للعام 2010 فقد بلغت نحو 54,540,000 شيكل من أموال دافع الضرائب<sup>25</sup>.

كما ويُمكن معاينة الأمور في الواقع فإن الحراسة هي شخصية وميدانية شاملة إذ أن بجوار كل موقع استيطاني يهودي يقف حراس مسلحون ومئات كاميرات الحماية تعمل في كل حي<sup>26</sup>، كما يتم توفير حراسة مرافقة منقولة وراجلة على مدار 24 ساعة في اليوم وفي عدد من المواقع تتوفر لهم نقلات في سيارات مصفحة.

يشار هنا إلى أن الحراسة الشخصية للمستوطنين في الأحياء الفلسطينية بدأت في مطلع التسعينيات عندما اقتنى وزير الإسكان في حينه أرئيل شارون بيتا تستخدمه جماعة "عطيرت كوهنيم" في حي عقبة الخالدية في البلدة القديمة. منذ ذلك اليوم وفي غالبية الحالات عندما يدخل المستوطنون للسكن في إحدى المباني ترافقهم قوة من الحراس الخاصين أو قوة من الشرطة<sup>27</sup>. وفي وقت لاحق انتقلت مسؤولية الحراسة إلى وزارة الإسكان وهو النظام القائم حتى يومنا هذا.

هذه الحراسة الشاملة أوجدت قلاعا محروسة ومحمية جيدا في قلب الأحياء الفلسطينية وحسب السكان الفلسطينيين فقد خلقت أجواء اغتراب وعداء. التوتّر البنوي في وضع كهذا يحتدم من حين لآخر ويتحول إلى مواجهات بين الحراس و السكان. يتضح من تقارير السكان بأنه في قسم من الأحداث يعتمد الحراس خطوات يعتبرها الأهالي تشكيلا تجاه الأولاد الذين يلعبون في الأزقة وتجاه البالغين أيضا، وفي الحالات الأشد خطورة يكون هناك عنفا لفظيا وجسديا يصل حد

<sup>23</sup> من شهادة والد القاصر م. ع التي أدلى بها يوم 2010/6/10، أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>24</sup> تقرير اللجنة العامة لفحص حراسة وحماية المواقع في القدس الشرقية، 2006، ص 8.

<sup>25</sup> ميزانية وزارة الإسكان، بند 706414.

<sup>26</sup> للمزيد عن كاميرات التصوير اقرأ في الفصل التالي.

<sup>27</sup> هليل كوهن، ضابط شرطة كبير سابق وموظف كبير في البلدية حاليا رتبنا أمر امتلاك البيت المختلف عليه في شرق المدينة، كول هعير،

96/9/20، ص 15، إيتمار أيلختر، احتجاج في ديوان رئيس الوزراء: المستوطنون لم ينسقوا اقتحامهم حي سلوان، يديعوت أحرونوت،

97/3/21، ص 3.

استخدام السلاح الناري. حسب ادعاء الأهالي فإن أصابع الحراس خفيفة على الزناد وهم يعتقدون أنهم أصحاب الحل والربط فيما يتصل بسير الحياة اليومية في هذه الأحياء.

خلافًا لرجال الشرطة المقيدون من حيث استعمال القوة بواسطة قوانين مناسبة وأنظمة الشرطة، فإن الحراس الخاصين غير خاضعين لهذه القوانين بل غير ملزمين بالقواعد الأساسية التي من المفروض أن تواجه رجال الشرطة بحكم وظيفتهم. الحراس لا يمرون بدورات التأهيل التي يشارك فيها رجال الشرطة ولا يخضعون للرقابة المباشرة كما تقتضيه أصول الإدارة العامة. المحصلة هي أن شركات الحراسة الخاصة تنشط في القدس الشرقية في حين أن القيود على عملها غير معروفة بشكل واضح، الأمر الذي يُفضي إلى استعمال سيء للقوة.

لقد تمّ في السابق فحص المشكلة البنيوية في عمل الحراس في الأحياء من قبل اللجنة العامة لفحص حراسة وحماية المواقع الاستيطانية في القدس الشرقية برئاسة جنرال الاحتياط أوري أور، التي عيّنها وزير الإسكان في العام 2006. وقد أوصت اللجنة في حينه بإلغاء نظام الحراسة بواسطة الشركات الخاصة وتكليف الشرطة بالأمر<sup>28</sup>. وقبلت الحكومة التوصية، إلا أنها عدلت عن قرارها هذا في كانون الثاني 2007 بعد ثلاثة أشهر على التقرير، وألغت قبول التوصية، وأعدت الأمر إلى ما كان عليه من قبل<sup>29</sup>.

أحد المواضيع الهامة التي بحثتها لجنة أور المذكورة هو موضوع مصدر صلاحيات وزارة البناء والإسكان القيام بحراسة وحماية حياة الأشخاص. ولم تجد اللجنة أي مصدر يكون منبع الصلاحية القانوني لعمل الحراس. وبما أن الحراسة تشمل المسؤولية عن حياة الأشخاص واستعمال وسائل قتالية، وهو ما لا يدخل ضمن المجالات التي تخضع لصلاحيات وزارة الإسكان حسب القانون، قررت اللجنة أن عمل الحراسة ينبغي أن ينبثق من صلاحية قانونية واضحة<sup>30</sup>. ومثل هذه الصلاحية لم يتمّ توفيرها حتى الآن على حد علمنا. وقد توجهت جمعية حقوق المواطن إلى وزير الأمن والإسكان بهذا الخصوص إلا أنها لم تتلق الرد حتى الآن.

حقيقة أن تعمل في المكان شركات حراسة خاصة تعتمد إلى استعمال القوة بما في ذلك السلاح الناري وإطلاق النار دون المراقبة المطلوبة من جانب الدولة يفتح الباب لانتهاكات خطيرة لحقوق السكان العرب. ويستدلّ من شهادات السكان أن تخوفاتهم من صورة الوضع هذه تتحقق من خلال عدة ظواهر سلبية تميز عمل الحراس الخاصين.

الظاهرة الأساسية التي يُشير إليها السكان هي أعمال التنكيل والعنف من جانب الحراس بحق السكان العرب. يقول ناصر أبو ناب من سكان حي بطن الهوى في سلوان الذي يقطن بجوار ما يسمى "بيت العسلي" أنه كان شاهداً لإستقواء الحراس مرات عديدة. وفي يوم 2010/2/9 هاجمه وأبناء عائلته عدد من الحراس. وحسب قوله، بدأ كل شيء أثناء بحثه عن مكان ليوقف به سيارته الأمر الذي اضطره لقيادتها ببطء، وهذا اخذ من الوقت دقائق معدودة، مما أثار غضب أحد الحراس: "لقد توقف بسيارته بمحاذاةي وبدأ يشتمني بدون أي سبب... تجاهلته وواصلت التقدم نحو بيتي لكنه قام بالبصق

<sup>28</sup> تقرير اللجنة العامة لفحص موضوع حراسة وحماية المواقع الاستيطانية في القدس الشرقية، 2006، ص 30.  
<sup>29</sup> قرارات الحكومة بخصوص نقل مهمة الحراسة في القدس الشرقية من مسؤولية وزارة الإسكان إلى شرطة إسرائيل:

<http://www.pmo.gov.il/PMO/Archive/Deceisions/2006/09/des498.htm>

<sup>30</sup> تقرير اللجنة العامة لفحص حراسة وحماية المواقع الاستيطانية في القدس الشرقية، 2006، ص 26.

علي وواصل سيره. دخلت بيتي، وشاهدته يقوم بإنزال مسافرا كان معه في "بيت العسلي" وغادر"<sup>31</sup>. على حسب ما أضاف أبو ناب، عاد هذا الحارس في ساعات المساء وضرب أبناء عائلته ضربا مبرحا اضطرهم إلى تلقي العلاج الطبي في المستشفى.

الذين يحتكون عن قرب بالحراس هم الأولاد الكثيرون الذين يلعبون في الأزقة. وقد نتجت عن تجربة الأطفال المتراكمة مع الحراس ما يسمونه الخوف من العنف اللفظي والجسدي تجاههم. كثير من الأولاد يؤكدون أنهم في أعقاب ذلك يمتنعون من اللعب في الشوارع. ويقول الأهالي في بعض الحالات أنهم يمنعون أولادهم من اللعب خارج البيت خشية المواجهات مع الحراس.

وصف الفتى م. غ ابن ألد 14 عام من سلوان في شهادته العلاقات المتوترة بين الحراس وبين أولاد الحي ويقول: "في كل مرة نلعب بالكرة ونصل منطقة الحراس فإنهم يمنعوننا من اللعب. يأخذون الكرة ويرمون بها إلى أسفل الوادي، وهكذا فإننا نضيق الكرة ولا نستطيع استعادتها. المشكلة أنه ليس لنا نحن الأولاد في سلوان مكان نلعب فيه. أعود من المدرسة، أكل وجبتي وأحضّر دروسي، ومن ثم أذهب للعب قبالة بيتنا مع أولاد الحي، إلا أن المستوطنين لا يحبون ذلك وكذلك الحراس في الموقع. وهم دائما ما يتهمون أولاد الحي برمي الحجارة على بيت المستوطنين علما بأن ذلك ليس صحيحا. لا يريدون رؤيتنا نلعب. والشرطة تصدق عادة ادعاءاتهم... ستجد الكثير من الأولاد الذين يخافون اللعب في المكان بالأساس لأن أهاليهم يحذرونهم دائما من الاحتكاك ببيت المستوطنين أو من الدخول إليه"<sup>32</sup>.

شكوى مشابهة سمعناها من ل. أ ابن ألد 14 عاما من سكان الحي نفسه: "يوم السبت قبل اعتقالي الأخير، الذي تم يوم 2010/1/10، لعبت بالكرة مع أبناء عمي فسقطت الكرة في بيت المستوطنين. أحضر الحارس الكرة من داخل البيت ولعب معنا. أصابت الكرة بالخطأ يد الحارس الذي غضب لذلك. اتصل بالشرطة وأخبرهم على مسمعنا، أن هناك أولاد يرمون الحجارة. وفي اليوم التالي تم اعتقالي من بيتي"<sup>33</sup>.

أحمد قراعين أحد سكان حي سلوان روى حادثة أخرى هوجم فيها ابنه من قبل حراس ما يسمى "مدينة داوود" ويقول: "لا أسمح لأولادي بالخروج من البيت واللعب في الحي أحيانا كثيرة لأن بيتي قريب من بيت المستوطنين ومن "مدينة داوود". لابني أصدقاء في داخل محيط "مدينة داوود"، وفي كل مرة يحاول أن يذهب لزيارتهم يضطر للمرور خلال التشخيص والتفتيش بأيدي الحراس في المدخل الذين يمنعونه أحيانا من الدخول. قبل أسبوع تقريبا خاف ابني من دخول الموقع حتى يصل بيت صديقه فانظره في المدخل. فاقترب منه الحارس في الموقع أمسكه بقميصه بقوة ودفعه جانبا. عاد الولد إلى البيت باكيا عندما سألته ما الذي حصل لم يشأ أن يروي لي لئلا يسبب لي المشاكل، فقط بعد أن ضغط عليه وافق أن يحكي ما حصل"<sup>34</sup>.

يُستدلّ من شهادات السكان، أيضا، أن أصابع الحراس صارت خفيفة على الزناد في الأشهر الأخيرة، إذ ازدادت الحوادث التي استعملوا فيها السلاح بأنواعه المختلفة تجاه السكان بل أطلقوا النار دون أي تحذير أو خطوات وفق نظام الحذر

<sup>31</sup> أنظر ملاحظة 10 أعلاه.

<sup>32</sup> أدلى القاصر م. غ بشهادته إلى منظمة بتسليم يوم 2010/1/21. تفاصيله الكاملة محفوظة لدى جمعية حقوق المواطن.

<sup>33</sup> أنظر ملاحظة 22 أعلاه.

<sup>34</sup> أنظر ملاحظة 14 أعلاه.

والتحذير قبل إطلاق النار الذي يلزم قوات الشرطة والجيش في إسرائيل. هكذا مثلا، يوم 2010/5/29، حدثت مواجهة بين السكان والحراس أدت بأحدهم إلى رشّ مادة لإطفاء الحرائق من على سطح "بيت العسلي" في حي بطن الهوى في سلوان باتجاه السكان الذين كانت بينهم امرأة في حمل متقدم وطفلة في الثانية من العمر حيث أصيبتا باختناق من المادة التي رشها الحارس في جميع الاتجاهات. غداة ذلك اليوم حصلت مواجهات أخرى حضرها إضافة للحراس، قوات حرس الحدود، خلالها أطلق الحراس النار باتجاه السكان العرب في الحي، بينما أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. نتيجة لذلك أصيب 5 من السكان بشظايا العيارات النارية وكسرت يد مواطن آخر<sup>35</sup>.

مواجهات كهذه استمرت طيلة شهر حزيران 2010. خلال المواجهة بين الحراس والسكان يوم 2010/6/2 فتح الحراس النار باتجاه الأهالي أصيب نتيجة لذلك شاب صادم أنه مرّ بالمكان إصابة مباشرة في رجله. وفي مواجهات مماثلة وشديدة وقعت يوم 2010/6/27، أصيب العشرات من السكان وستة من رجال الشرطة وأربعة من الحراس. حسب أقوال السكان، على خلفية نية المستوطنين في سلوان الاستيلاء على بيت أبو ناب في الحي<sup>36</sup>، التي حظيت بدعم من أعضاء كنيسة عديدين<sup>37</sup>، بدأت مواجهات كلامية في الحي، شرع الحراس في ذروتها بإطلاق نار باتجاه السكان الفلسطينيين. قوة حرس الحدود التي وصلت إلى الموقع، بدأت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل صوتية، بما في ذلك تم رمي قنابل الغاز إلى داخل بيوت السكان<sup>38</sup>. عشرات السكان وبينهم أطفال ونساء أصيبوا من الغاز بينما أصيب البعض بعيارات نارية من بينهم فتى فقد عينه<sup>39</sup>.

برز في هذه الأحداث قيام الحراس بفتح النار في حين أن الشرطة فضلت استعمال وسائل أقل ضررا وخطرا. ويستدل من الشهادات أنه في عدد من المواجهات غابت الشرطة عن الأحداث ولم تحضر إلا في مراحل متأخرة نسبيا<sup>40</sup>.

تفاصيل الشكاوي التي وردت أعلاه تجسّد المشكلة المبدئية المقلقة وهي وجود ما يشبه "ميليشيات" خاصة في الأحياء التي تنشط بدون قيود أو كوابح وتنتهك حقوق سكان لا دخل لهم. باعتقادنا أن الأوان لإعادة فحص الوضع في الميدان واعتماد توصية لجنة أور من جديد كما وردت أعلاه، وهي توصية تقضي بتكليف الشرطة بالحراسة والحماية بدل الشركات الخاصة.

<sup>35</sup> زهير رجبى يبلغ من العمر 34 عاما وأب لأربعة أولاد من سكان بطن الهوى في سلوان. أدلى بشهادته، يوم 2020/6/6، أمام محمود قراعين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>36</sup> رونين مدزيني، اليهود في سلوان: سنخلي الفلسطينين من الكنيس، ynet، 2010/6/23،

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3909557,00.html>

<sup>37</sup> رونين مدزيني، اليهود سيخلون فلسطينيين من سلوان؟ أعضاء كنيسة تطوعوا للمساعدة، ynet، 2010/6/23،

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3909740,00.html>

شموليك غروسمن ورونين مدزيني، النار في سلوان: ينكلون بسكان بيت أبو ناب، ynet، 2010/6/28،

<sup>38</sup> <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3911551,00.html>

<sup>39</sup> أوهاد حيمو، مرة أخرى مواجهات في سلوان: 50 جريحا، أخبار القناة الثانية من يوم 2010/6/28، - <http://www.mako.co.il/news-channel2/Channel-2-Newscast/Article-7c0cbd59eaf7921004.htm>

<sup>40</sup> أنظروا توثيقا لإطلاق الحراس النار في: [http://www.youtube.com/watch?v=Jtl\\_4FlnCdk](http://www.youtube.com/watch?v=Jtl_4FlnCdk)

## هـ. انتهاك الخصوصية

إحدى المميزات البارزة لبيوت المستوطنين في الأحياء الفلسطينية في القدس والتي تميزها عن البيوت المجاورة هي كاميرات الحماية المثبتة في مداخل هذه البيوت، ساحاتها وجدرانها، والتي توثق كل ما يدور هناك في الليل والنهار. تثبت الكاميرات في العادة شركات حراسة خاصة، وجهات، وأناس خاصون خلافا للكاميرات التي تثبتها الشرطة في أرجاء البلدة القديمة.

يشتكى الكثيرون من سكان الأحياء الفلسطينية أن المئات من كاميرات التصوير المثبتة في الأحياء موجهة نحو بيوتهم ومداخلهم الخاصة تنتهك بشكل خطير خصوصيتهم. حيث يشعرون أن التغطية المكثفة للأحياء بالكاميرات المسجلة لجميع تحركاتهم حولتهم إلى أسماك في حوض شفاف بإمكان أي شخص كان التمعن فيه وتقصي تحركاتهم وأعمالهم العادية والخاصة جدا، حتى داخل حرم بيوتهم. إن تثبيت هذا العدد الهائل من الكاميرات يخلق لدى السكان شعورا بعدم الراحة وبأن نظام مراقبة متشعبا يتحكم بحياتهم كأفراد وجماعة.

تشرح رئيسة الكركي من حارة السعدية في البلدة القديمة التي تتقاسم ممر الدخول إلى منزلها مع المستوطنين لماذا تعارض تثبيت كاميرات تصوير كهذه في مدخل بيتها حيث تقول: "بعد شهرين من دخول المستوطنين إلى البيت حاولوا تثبيت كاميرا ثابتة في الممر فوق بيتهم إلا أنني وزوجي عارضنا ذلك بشدة. إذ إننا نجلس في هذا الممر باعتباره متنفسنا الوحيد، هناك نشرب قهوتنا اليومية، فكيف سأشعر بالراحة وهم يصوروننا على مدار 24 ساعة في اليوم"<sup>41</sup>.

كما هو معروف فإن الحق في الخصوصية هو أحد الحقوق الأساسية الهامة، ويُقصد به أن يحفظ للفرد حيز يستطيع فيه أن يعيش حياته الشخصية بعيدا عن أعين الآخرين أو تدخلهم. هذا الحيز في الأساس هو حيز مكاني. إذ يتخذ هذا النوع من الخصوصية داخل البيت حقا لا يقبل النقاش فيه ولا يتداول، كما قال رئيس المحكمة العليا السابق القاضي أهورن براك: "إن حق الفرد أن يختار نظام الحياة الذي يريد داخل بيته دون أي تشويش خارجي. بيت الإنسان هو قلعته ودخل جدرانه يحق له أن يتركه على هواه، لتطوير استقلالية إرادته الخاصة... الحق في الخصوصية حق قائم، حتى لا يكون الإنسان أسيرا في بيته أو أن يكون عرضة لتشويشات لا يريدها. من هنا فإن الحق في الخصوصية يُشكل بداية للحرية... الحق في الخصوصية يضع الحد بين الفرد وبين المجموع، بين الأنا وبين المجتمع. وهو يخدم حيزا يترك فيه الفرد لنفسه، لتطوير "أناه" دون أي تدخل من الغير"<sup>42</sup>. تبعا لهذا المنطق يحظر القانون تصوير شخص في حيزه الخاص ( داخل بيته )، ويشكل التصوير في مثل هذه الحالة مخالفة جنائية وغبن بحق الغير يعاقب عليه القانون<sup>43</sup>.

على الرغم من أنه يمكن من حيث المبدأ تقديم شكاوي للشرطة في هذا الخصوص يمتنع الأهالي عن القيام بذلك في ضوء غياب الثقة بسلطات تطبيق القانون. يبدو لنا أنه في ضوء شهادات السكان بشأن معالجة الشرطة لشكاويهم بخصوص حوادث العنف التي وردت بالتفصيل آنفا من الصعب أن نتوقع منهم تقديم شكاوي في هذا الموضوع. بهذا المعنى فإن هذا الفصل في التقرير استثنائي إذ أننا لم نعرف بوجود أي توجه للشرطة بهذا الخصوص أو بأي مبادرة من ناحيتها لتطبيق القانون. وقد يكون في كشف الظاهرة من خلال هذا التقرير أن يحث على القيام بخطوات لتطبيق القانون

<sup>41</sup> أنظر ملاحظة 3 أعلاه

<sup>42</sup> محكمة العدل العليا 2481/93 ديان ضد فيلك قرار محكمة م ح (2) 456، 470-471.

<sup>43</sup> قانون حماية الخصوصية - 1981، بند 2 (3)، 4 و 5.



في هذا المجال. ونحن على ثقة أنه في حال توجّهت الشرطة بمبادرتها إلى السكان للحصول على معلومات عن كاميرات تنتهك خصوصيتهم فإنهم سيسارعون إلى تزويدها بما لديهم.

لغرض الوقوف على مدى المس بخصوصية السكان ينبغي الإشارة إلى مبنى الأحياء في القدس الشرقية وطبيعة الحياة فيها والعادات والثقافة المحافظة التي تنتج مجتمعةً في المنطقة وضعا مركبا بشكل خاص. غالبية السكان الذين يعيشون في أحياء القدس الشرقية هم من العرب المسلمين المحافظين. وقد أدت الضائقة السكنية إلى بناء مكتظ جدا وإلى بيوت متلاصقة يطلّ إحداها على الآخر، وهو ما يستدعي التشدّد ومراعاة الأنماط والعادات الاجتماعية والثقافية المعروفة للسكان الفلسطينيين في الأحياء العربية.

حسب ادعاءات السكان الفلسطينيين فإن المتضرر الأكبر من كثرة الكاميرات ومن عدم مراعاة الأنماط والعادات الاجتماعية العربية الإسلامية هن النساء. فالمعروف أن المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية هو مجتمع محافظ على مظهر المرأة ولباسها. ومن هنا فإن غالبية النساء يرتدين غطاء الرأس ولباسا محتشما عند تواجدهن في الأماكن العامة، هذا بينما ترتدي النساء في بيوتهن لباسا متحررا أكثر. وعليه، فإن تثبيت كاميرا في البيت المجاور أو المقابل قادرة على توثيق كل خطواتهن في ساحات بيوتهن وداخل غرفهن، يعتبر مسا شديدا بكرامتهن، ويؤدي إلى تضيق حيزهن الخاص. نتيجة لذلك تضطر النساء لتغطية رؤوسهن حتى في بيوتهن أيضا، وارتداء الملابس المحتشمة طوال النهار، والتصرف داخل البيت كما في الأماكن العامة لوجود من يراقب تحركاتهن عن كثب، من خلال العلم أن هناك من يرصدهن طيلة الوقت ويشاركهن في أمورهن الداخلية وسلوكهن اليومي.

إيناس حجاج، من سكان وادي حلوة في سلوان والتي تسكن بجوار بيت تابع للمستوطنين تروي كيف أن هذه الكاميرات حدّت من حريتها في حيزها الخاص وتقول: "هذه الكاميرات مثبتة قبالة المدخل الرئيسي لبيتي وتطلّ على غرفة الجلوس في البيت. ان الشعور بأن تكون في بيت مرصود على مدار 24 ساعة تثير الغضب بشكل خاص. حيث يملكني الشعور الدائم أن هناك من يرصد تحركاتي داخل البيت. في أيام الصيف الحار عندما أريد فتح الباب الرئيسي لدخول بعض الهواء للانتعاش قليلا، لا أستطيع الجلوس في غرفة الجلوس، وأضطر للبس كامل كأنني أريد الخروج خارج المنزل ووضع غطاء الرأس. بسبب كاميراتهم لا أشعر بالخصوصية ولا بالراحة، فأنت لا تعرف إذا ما كانوا يترصدونك أم لا، وماذا يفعلون بصوري داخل بيتي، وهذا ما يضايقني جدا"<sup>44</sup>.

يدعي السكان أيضا، أنهم يعانون من تصويرهم المستمر من قبل المستوطنين وحراسهم الذين يصورونهم أحيانا عن قرب وسط الشارع دون أن يوضحوا لهم الأسباب لذلك. وتقول رئيسة الكركي أن جيرانها المستوطنين يدخلون بيتها ويصورونها: "يتجول المستوطنون طيلة الوقت وكاميرات الفيديو في أيديهم ويصوروننا واحدا واحدا. في أحد الأيام كنت أجلس في غرفة الجلوس مع أولادي، ففوجئنا بأحد المستوطنين الذي قام بفتح الستارة والدخول إلى الغرفة وشرع بتصويرنا. مثل هذا السلوك تكرر مرات عديدة، ولم يعد لدينا أدنى أنواع الخصوصية قطاعا. في كل لحظة نتوقع أن يفاجئونا بآلات التصوير وهم يدققون بالنظر إلى داخل غرفة جلوسنا أثناء مرورهم. وهذا ما يضطرنني إلى البقاء بكامل

<sup>44</sup> إيناس حجاج من سكان وادي حلوة في سلوان. أدلت بشهادتها يوم 2010/3/16، أمام المحامية نسرين عليان من جمعية حقوق المواطن.

اللباس كأنني خارج البيت مع الغطاء على رأسي. لكثرة مضايقاتهم لنا مع التصوير وضعت الستائر في مداخل غرفنا لأمنع منهم رؤيتنا عندما يدخلون ويخرجون"<sup>45</sup>.

بل أكثر من ذلك فإن كاميرات المراقبة غير الموجهة إلى الحيز الخاص للسكان، على غرار مئات كاميرات الشرطة المثبتة في أرجاء البلدة القديمة تمسّ بخصوصية السكان وحقهم في الاستقلالية والكرامة. إذ أن حق الفرد في الخصوصية لا ينتهي ساعة خروجه من باب بيته. فالرقابة والتقصي الدائمان حتى في الأماكن العامة يشكلان انتهاكا للخصوصية. إذ أن أي شخص خاضع للرقابة الدائمة لن يكون سيّدا لنفسه وهو مضطر دائما لقمع ذاته وتقليص نشاطه وفرض الرقابة على أقواله وأعماله.

وهناك ما هو أخطر من ذلك ففي عصر تكنولوجيا المعلومات والتطور فإن كاميرات المراقبة تُنتج بشكل متواصل معلومات مرئية تُحفظ في مراكز للمعلومات. ومن المعلوم أنه ليس للسكان القدرة على ممارسة الحقوق القانونية التي يملكها كل شخص بخصوص معلومات شخصية يجمعها عنهم غرباء مثل الحق في الاطلاع على المعلومات التي جُمعت. كاميرات المراقبة هي وسيلة تنتهك الخصوصية وتهدد حقوق وقيم هامة أخرى. وبوصفها كذلك ينبغي أن تخضع لقيود وضبط السلطات، وهو ما لم يتم تنفيذه في إسرائيل حتى الآن بخصوص كاميرات مثبتة في الحيز العام. هذا الأمر صحيح بالنسبة لكل شخص وكل مجتمع لكنه يحمل معاني خطيرة فيما يخص القدس الشرقية، حيث تسكنها مجموعة مستضعفة بشكل خاص تجد صعوبة في حماية حقوقها.

## و. عدم منع الإزعاج والتحرّيش

التواجد اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس جلب معه ظواهر مختلفة منها الاحتفالات الكثيرة التي تصل أحيانا حد إسماع أقوال خطيرة وشتائم ضد السكان الفلسطينيين. وفي هذا الموضوع، أيضا، تمتنع الشرطة عن معالجة شكاوي السكان في حالات كثيرة.

هكذا مثلا في عيد المساخز "بوريم" الأخير، اختار المستوطنون في الشيخ جراح أن يحتفلوا بالعيد من خلال الرقص والغناء على مقربة من جيرانهم العرب، ومن خلال أغاني تمجّد القاتل باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي بكلمات مثل: دكتور غولدشتاين لا يوجد مثلك في العالم، دكتور غولدشتاين نحبك جميعا... فقد صوب [سلاحه نحو] رؤوس المخربين وضغط الزناد على آخره، وأطلق النار.. وأطلقها"<sup>46</sup>.

أقوال تحريضية كهذه تُسمع أيضا، من جانب المستوطنين وضيوفهم في أحياء أخرى في المدينة. أسامة حشيمة من سكان حي عقبة الخالدية في البلدة القديمة الذي يقطن بجوار مدرسة دينية هناك ويتحدث عن الاحتفالات التي يواجهها والأقوال

<sup>45</sup> أنظر ملاحظة 3 أعلاه. أنظر توثيقا لمصور أرسله الحراس لتوثيق وردع السكان في سلوان في:

<http://www.youtube.com/watch?v=ahdR8lKnOmQ>

<sup>46</sup> رونين مدزيني، الشيخ جراح مثل الخليل: غولدشتاين، لا يوجد مثلك في العالم، ynet، 2010/3/4:

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3857630,00.html>

التي يسمعا يوميا من قبل المستوطنين ويقول: "قبل شهرين أقيم احتفال بتدشين "مدرسة السلام" من خلال حراسة مشددة لعشرات عناصر حرس الحدود والشرطة. بدأ المحتفلون يغنون ويشربون إلى أن وصلوا هتافات عنصرية مزعجة مثل "الموت للعرب" كجزء من غنائهم.. في أيام السبت، عندما يحضر إلى المكان أناس ليسوا من السكان الدائمين فهم يتصرفون بعنف وفضاظة، يسكبون الماء وبيصقون علينا وعلى المارة في الطريق تحتهم. بالإضافة إلى أنهم يقومون بافتعال ضجيج مرتفع ويشتمون الساكنين بالقرب منهم، وينادون على الفتيات "زانيايات" وللشبان "أبوك يلاط"<sup>47</sup>.

سُمت أقوال مشابهة في حي وادي حلوة في سلوان، في احتفالات يوم القدس مساء 2010/5/14. يومها، وصل حوالي أربعين زائرا يهوديا إلى محيط "أديرت" (قطعة تابعة تابعه للمستوطنين) في الحي، حيث قاموا بالغناء والرقص على طول الطريق من خلال التفوه بأقوال عنصرية كما روى أحمد صيام مختار وادي حلوة بقوله: "في حوالي الساعة الثامنة مساء جلست لدى صديق لي، فجأة سمعت صراخا في الشارع، خرجت لأرى ما مصدر هذه الأصوات، رأيت مجموعة من المستوطنين تضم حسب تقديري حوالي أربعين شخصا من كل الأجيال، قاموا بإيقاف حركة السير في الشارع، تسببوا في اختناقات مرورية وبدأوا يرقصون ويغنون وسط الشارع، بعد دقائق من الرقص بدأوا يصرخون ويشتمون ويهتفون شعارات عنصرية تجاه العرب مثل "الموت للعرب" وأقوالا مثل "عام إسرائيل حي" نكايّة بالأهالي. لم يصدق السكان العرب ما سمعوه وبدأوا يصرخون مطالبينهم بالتوقف عن ذلك. كان الرد العادي للمستوطنين أنهم اتصلوا بالشرطة التي وصلت معززة بقوات كبيرة لحرس الحدود واتهمت السكان العرب برمي الحجارة"<sup>48</sup>.

إضافة إلى هذا، يشتكى السكان من أن الكثير من الاحتفالات التي تتم في الأحياء تستمر حتى ساعات الفجر الأولى وتقلق راحة الجيران في ساعات غير اعتيادية وبشكل دائم. لم تنفع حتى الآن مراجعات الأهالي للشرطة ولم يتم تطبيق القانون بهذا الخصوص<sup>49</sup>. هكذا مثلا يروي أسامة حشيمة من سكان حي عقبة الخالدية في البلدة القديمة عن مصدر ضيق دائم يقض مضجعه ويقول: "في كل يوم، في ساعات الفجر الأولى وعلى سطح مدرسة توراتية "شوفو بنيم"، يقف رجل لثلاث ساعات تقريبا، يغني ويصلي. من شدة ما ضايقتنا الأمر قمنا بتقديم شكوي للشرطة، بل ووقع كل سكان الحي على عريضة، ولم ينفعا ذلك بشيء. توجهت قبل شهرين إلى ضابط محطة الشرطة "دافيد" بهذا الخصوص، ووجهني بدوره إلى الشرطي الجماهيري الذي قال لي أن الأمر بشأن غناء وليس صلاة وهو أمر مسموح"<sup>50</sup>.

خالد قرايين من سكان سلوان وادي حلوة يشكو أيضا، مصدر ضجيج دائم من الاحتفالات التي تقام بجوار بيته حتى الساعات المتأخرة من الليل وافاد: "هذا الموقع [خيمة المناسبات التابعة للمستوطنين والمسماة قسيمة 44] يشكل ساحة للمناسبات والاحتفالات، وعليه في كل الأعياد، وفي كل يوم جمعة وعندما تقام هناك احتفالات خاصة يجتمع عشرات المستوطنين في المكان، يأكلون ويشربون ويضجون مع موسيقى ورقص حتى الساعات المتأخرة من الليل. فلا نستطيع

<sup>47</sup> أسامة حشيمة من سكان حي عقبة الخالدية في البلدة القديمة. أدلى بشهادته، يوم 2010/3/16، أمام المحامية نسرين عليان من جمعية حقوق المواطن.

<sup>48</sup> أحمد صيام هو مختار وادي حلوة في سلوان. أدلى بشهادته، يوم 2010/5/21 أمام محمود قرايين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>49</sup> قانون منع الازعاج والمكراه - 1961، وأنظمة منع الازعاج والمكراه (منع الضجيج) - 1992، تقضي بمنع إقامة ضجة بين الساعات 14:00 و 16:00 وبين 23:00 و 7:00 في اليوم التالي.

<sup>50</sup> أنظر ملاحظة رقم 47 أعلاه.

النوم جراء ذلك أو مشاهدة التلفزيون بهدوء أو أن نقرأ كتابا أو مجرد الجلوس في البيت للراحة. فهم يستحذون على كل الحي بضجيجهم"<sup>51</sup>.

يشكوا السكان أيضا، من أن ضجيجا قويا يشكل مصدر ضيق لهم ينبعث من أعمال الحفريات الأثرية الواسعة التي تتم في وادي حلوة سلوان على مدار ساعات اليوم. يُستدلّ من شهادات السكان أن الأعمال التي تنفذها سلطة الآثار وتمولها جمعية "العاد" الاستيطانية تستمر إلى ساعات متأخرة من الليل خلافا لما ينصّ عليه قانون ساعات العمل والاستراحة. هكذا وصفت الوضع إيناس حجاج التي تسكن قبالة موقع للحفريات في وادي حلوة في سلوان وتقول: "نعاني في البيت من ضجيج دائم يأتي من الأعمال التي تتم قبالة بيتنا. فهم يعملون على مدار 24 ساعة يوميا، وفي الساعات المتأخرة من الليل، فقط مؤخرا بدؤوا تقليص ساعات العمل حيث أصبحوا ينهون أعمالهم في حوالي الساعة 20:00 - 21:00 مساء. هكذا مثلا في عيد الفطر الأخير عملوا حتى الساعة 2:00 قبل الفجر. يوجد في الموقع مروحة ضخمة "فينتا" مهمتها تكرير الهواء في النفق، وهي تعمل على مدار 24 ساعة، ضجيجها عال جدا كأنها موجودة في بيتي. لا مناص من الضجيج الذي يدوي في رؤوسنا ليل نهار. الأمر هو ليس بشأن العمل ذاته، وإنما بالطريقة التي يتمّ فيها: في مدخل موقع الحفريات حاوية معدنية تستعمل لوضع الحجارة و الاتربة فيها، فعندما تكون خالية يرمون في داخلها الحجارة والصخور بقوة الأمر الذي يصدر ضجيجا وأصوات مدوية تشبه أصوات القنابل الصوتية. يتضاعف هذا الدويّ مئة مرة في ساعات المساء والليل عندما يكون الحي أكثر هدوءا وسكونا. رمي نفايات الحفريات لا يتوقف ولا يمتحننا ما نحتاجه من الراحة والهدوء، وهو ما يتكرر طيلة ساعات الليل و النهار، 24 ساعة في اليوم نصيبنا الضجيج الدائم في المنطقة وليس هناك هدوء أو راحة قطعيا"<sup>52</sup>.

إضافة إلى ذلك، يشتكي السكان من الضجيج والإزعاج المقصود والمفتعل من جهة حراس المستوطنين العاملين في الأحياء العربية، ومن جهة عناصر حرس الحدود المتواجدين في المنطقة بشكل دائم. هذا ما يرويّه ناصر أبو ناب من سكان سلوان بقوله: "في الحي حضور دائم لعناصر الحراسة المسلحين على مدار 24 ساعة في اليوم. سياراتهم تشكل عائقا أمام سير حياتنا اليومية، فسيارات الجيب لا تتوقف عن التجوال ذهابا وإيابا طيلة النهار والليل وتنتج ضجيجا حادا لا يطاق، يعملون 24 ساعة في اليوم دون توقف، يتحدثون طيلة الليل بأصوات عالية، ودائما ما يضجّ بيتنا حتى في ساعات متأخرة من الليل، الأمر الذي يقلق راحتنا خلال ساعات النوم. هكذا الحال أيضا مع الضجيج المنبعث من سياراتهم التي تتوقف في كراجات البيت المغلقة دون إخماد المحرك، فيما يدوي ضجيج محركات سيارات الجيب الكبيرة مما يؤدي إلى أصوات مرتفعة جدا في كل أنحاء الحي ساعات طويلة"<sup>53</sup>.

وصف مشابه ورد في شهادة أحمد قراعين من سكان وادي حلوة في سلوان بقوله: "يفتح حراس "مدينة داوود" في مدخل حي وادي حلوة الرئيسي أجهزتهم بصوت عال جدا، ويشغلون في بعض الأحيان الموسيقى، يتحدثون بألفاظ بذئية على مسمع من كل أهالي الحي. إن مدخل موقع الزوار يقع على بعد حوالي 20 مترا من بيتي، فأكون مضطرا لسماع كل الحديث الجاري بين الحراس هناك، حتى وأنا موجود في غرفة نومي"<sup>54</sup>.

<sup>51</sup> خالد قراعين من سكان وادي حلوة في سلوان. أدلى بشهادته يوم 20/4/2010، أمام محمود قراعين من جمعية حقوق المواطن.

<sup>52</sup> أنظر ملاحظة 44 أعلاه. توثيق الحفريات ليلا: <http://www.youtube.com/watch?v=FcFY9CoHVNs>

<sup>53</sup> أنظر ملاحظة 10 أعلاه.

<sup>54</sup> أنظر ملاحظة 14 أعلاه.

## ز. الاستيلاء على أراض وساحات تابعة لأهالي الحي

يحظى الوجود اليهودي في الأحياء الفلسطينية بدعم من جانب سلطات الدولة المختلفة يتجسد بنقل ملكية الأراضي إلى أيدي المستوطنين أو بتطويرها لسد احتياجاتهم من خلال تجاهل احتياجات السكان المحليين. تبين الأمثلة الواردة لاحقا وجها آخر للطريقة التي تعمل فيها السلطات على خدمة احتياجات المستوطنين اليهود الذين يسكنون في الأحياء وزوارهم، عبر تجاهل ينطوي على إلحاق الأذى بالسكان الفلسطينيين واحتياجاتهم.

مثال صارخ للاستيلاء على مساحات من الأراضي التي كانت تحت تصرف السكان الفلسطينيين هو نقل حق التصرف وإدارة الحدائق الوطنية والمواقع السياحية إلى أيدي جمعيات ذات أجندة سياسية واضحة تعمل على تهويد القدس الشرقية. هكذا مثلا، منحت دائرة الأراضي الإسرائيلية في سنوات التسعين تفويضا بإقامة حماية وصيانة موقع "مدينة داوود" إلى جمعية "إلعاد"، وهي جمعية أحد أهدافها المعلنة تكثيف الوجود اليهودي في سلوان. وفي أعقاب التماس إلى المحكمة العليا بهذا الشأن، تم إلغاء التفويض المعطى لجمعية "إلعاد"<sup>55</sup>، وحول لسلطة الطبيعة والحدائق. إلا أن سلطة الطبيعة والحدائق أعطت لجمعية "إلعاد" بعض الصلاحيات الهامة في إدارة الموقع<sup>56</sup>. معنى ذلك بالنسبة للسكان هو تقليص الحيز العام المتاح لهم. وبالإضافة إلى معنى آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو تحويل الموقع لحديقة خاصة بالقومية اليهودية من خلال إخضاع التاريخ وعلم الآثار للرواية اليهودية.

إضافة إلى ذلك، تمتعت جمعية "إلعاد" على مدار سنين طويلة بحق وضع اليد على مساحات مختلفة في سلوان حيث تجري حفريات أثرية بواسطة سلطة الآثار. قسم من هذه المساحات استخدمت في السابق من قبل السكان المحليين لأغراض مختلفة لكنها الآن مغلقة تماما أمامهم. هكذا مثلا، قبل خمس سنوات أغلق أمام السكان موقف السيارات "جفعاتي"، وهو الموقف الرئيس الذي استخدمه سكان الحي منذ السبعينيات لتبدأ به حفريات أثرية بتمويل من الجمعية المذكورة<sup>57</sup>. هكذا بقي السكان بدون أماكن لوقوف سياراتهم. وفي حالات أخرى توسعت الحفريات الأثرية بشكل كبير جدا تحت بيوت السكان.<sup>58</sup>

في حالات أخرى وضعت سلطات الدولة مساحات عامة مفتوحة تحت التصرف الحصري للجمعيات الاستيطانية. وهي حالة القطعة 44 في وادي حلوة- سلوان التي تبلغ مساحتها 850 مترا مربعا، إذ كانت لسنوات طويلة تحت تصرف أبناء عائلة قراعين التي تعيش بجوارها، حيث كانت تستعمل لزراعة اشجار الزيتون وأشجار مثمرة، وكساحة لعب لأولاد الحي. في عام 2000 تقريبا منحت دائرة أراضي إسرائيل التي تملك الأرض حق التصرف فيها إلى سلطة الطبيعة والحدائق<sup>59</sup>. تسمح السلطة لجمعية "إلعاد" باستعمال هذه الأرض أيضا. وكانت النتيجة أنه تم تسييج الأرض وإغلاقها أمام السكان العرب، تشكل هذه الارض اليوم حديقة لإقامة المناسبات والاحتفالات لليهود فقط.

<sup>55</sup> محكمة العدل العليا 6954/98 يورام تسفيريري ضد دائرة أراضي إسرائيل.

<sup>56</sup> قدمت جمعية "عير عيم"، يوم 2010/7/11 التماسا إلى محكمة العدل العليا بطلب إلغاء الصلاحيات التي مُنحت لجمعية "إلعاد" في الموقع.

<sup>57</sup> محكمة العدل العليا، قراعين ضد سلطة الآثار (لم يُنشر بعد، صدر، يوم 2009/9/15)

<sup>58</sup> محكمة العدل العليا 1308/07 صيام ضد سلطة الآثار (لم يُنشر بعد، صدر يوم 2009/9/21)

<sup>59</sup> الاتفاق بشأن استعمال الأرض ووضع اليد عليها بين دائرة أراضي إسرائيل وبين سلطة الطبيعة والحدائق من يوم 2000/12/6.

خالد قرايين الذي استعملت عائلته الأرض وفلحتها يروي : " كان والدي يعمل في الأرض ويزرع فيها الكثير من الأشياء إلى أن هرم، كان ذلك في أواسط التسعينيات. منذ ذلك الوقت تحولت هذه الأرض لدى أولادي وأولاد الحي إلى ساحة اللعب البيتيه الخاصة بهم، وهذا في ضوء النقص لساحات كهذه في الحي. كانت قطعة الأرض هذه المتنافس الوحيد للأولاد. وقبل عدة سنوات فوجئنا بوصول عمال بدأوا بوضع السياج حول الأرض وثبتوا هناك لافتة كتب عليها أن الأرض ملك خاص والدخول إليها ممنوع. وقد أخبرونا لدى استيضاحنا الأمر أن الأرض صودرت كونها من أملاك الغائبين على حسب ادعاءات الدولة، ان إغلاق الأرض أمام السكان مثير للغضب ويُشير إلى استخفافهم بالسكان وعدم مراعاتهم لهم، ولا تتساوى مع ما هو معروف لي انه عند قرار السلطات مصادرة أرض معينة فإن المصادرة تكون عادة لأغراض عامة ولصالح الجمهور عموماً، ولا تتحول الأرض إلى أرض خاصة يُمنع على سكان الحي دخولها. وفي حال كان الأمر بشأن أرض مصادرة يُمنع الدخول إليها، عندها ينبغي منع دخول كل السكان وليس منع دخول فلان وإتاحته أمام علان. بالإضافة إلى كل هذا فإن طريقة إغلاق الأرض والحراسة الدائمة في مدخلها تثير الغضب. فكل الأرض مسيجة بسياج عال وبشع حيث يتجول الحراس وهم مسلحون طيلة الوقت على مرأى من أحفادي الصغار. فمثل هذا المشهد يخيفهم وهو أشبه بفرض السيادة الجبرية بأيدي مجموعة من المستوطنين وحراسهم المسلحين في الحي"<sup>60</sup>.

مثال آخر لغايات السلطات في هذه الأحياء هو النية والعمل على وضع اليد على الأراضي الخالية الوحيدة في حي سلوان والشيخ جراح، وتحويلها إلى مواقف للسيارات لتخدم بالأساس السياح الوافدين إلى "مدينة داوود" في وادي حلوة سلوان وضريح "شمعون هتصديق" في الشيخ جراح.

إحدى الأحياء السكنية المبنية باكتظاظ شديد وليس فيها مساحات غير مبنية تقريبا هي سلوان. ولأنه ليس للحي خارطة هيكلية مفصلة وحديثة، من غير الممكن اليوم تقريبا البناء فيها، فالنتيجة وجود نقص في الكثير من الخدمات العامة مثل المدارس وبساتين الأطفال ومؤسسات صحية وحدائق عامة وساحات للعب وما إلى ذلك. بلدية القدس تماطل كثيرا في التنظيم والتخطيط في هذه المنطقة وتوفير الخدمات المذكورة. لكن من الملاحظ انها تعمل بسرعة عندما ترى ذلك مناسبا، ففي عام 2007 أصدرت أوامر استخدام مؤقت، موضوعها وضع اليد على أرض، لسبعة من القسائم التي يملكها سكان سلوان بنية إقامة مواقف للسيارات عليها.

يشار هنا إلى أن هذه الخطوة تدرج في إطار مخطط عام وشامل لتطوير البنى التحتية وتجميل وجه المنطقة. بادرة إليه بلدية القدس ووزارة الإسكان بكلفة إجمالية تقدر بـ 30 مليون شيكل. وقد أثار المخطط حفيظة السكان لأنه لا يخدم مصالحهم ولا يضمن سد احتياجاتهم الأساسية، ولأنه يقضي بتغييرات جذرية في مسارات الحياة اليومية كترتيبات السير وأماكن وقوف السيارات في الحي مما يؤدي إلى ازدحامات سير ونقص في مواقف السيارات. ومن هنا فإن السكان اتخذوا إجراءات قانونية ضد وضع اليد على الأراضي المذكورة وضد مخطط التطوير، وهي لا تزال معقدة في المحاكم<sup>61</sup>.

<sup>60</sup> أنظر الملاحظة 51 أعلاه.

<sup>61</sup> ع"ف 2610/08 دولة إسرائيل ضد نسيم صيام وآخرين؛ ع"م 8274/09 بلدية القدس ضد سليم صيام، تمثل السكان في إطاره جمعية حقوق المواطن.

كذلك في الشيخ جراح تخطط بلدية القدس للاستيلاء على قطع أرض لغرض إقامة مواقف للسيارات. وقد أعلنت البلدية في شهر شباط من هذا العام 2010 أنها تخطط لبناء موقف للسيارات على أرض بملكية عربية. ومن المتوقع أن يخدم هذا الموقف بالأساس مصلين يهود الذين يتوافدون إلى ضريح "شمعون هتصديق". صاحب الأرض والسكان في الحي يعارضون ذلك ويدعون أنه ليس هناك أي مشكلة لمواقف السيارات، وأن البلدية تحاول الاستيلاء على كل قطعة أرض بملكية عربية لصالح المستوطنين في الحي<sup>62</sup>.

هذا الأداء للسلطات وفي مقدمتها بلدية القدس، يأتي على خلفية النقص الشديد في الخرائط الهيكلية والمس المستمر بحقوق الإنسان في مجال التخطيط، مما زاد في الطين بلة. وليس صدفة أن يثير الأمر حفيظة السكان الذين يعتقدون أن السلطات تؤيد وتدعم المستوطنين على حسابهم.

يشكو من ذلك مختار سلوان وادي حلوة أحمد لطفي صيام بقوله: "من المهم الإشارة إلى أن الوضع في حيننا كان مختلفا قبل مجيء المستوطنين إليه. نحن سكان الحي نعرف أن السلطات الرسمية تؤيد المستوطنين وتدعمهم، وإذ لم يكن بطريقة رسمية فبطريقة شخصية، وبواسطة المبعوثين الذين يُرسلون إلى الحي من قبلها. مثال على ذلك، نقل ملكية عقارات وقسم بيوت صودرت بأيدي حارس أملاك الغائبين لصالح المستوطنين بطريقة سرية وغامضة على الرغم من أن القانون يقضي بإشهار ذلك وإطلاع الجمهور عليه. وبالنسبة للمواقع السياحية مثلا، عين سلوان "معيان هشيلاوح" فهي تحت سيطرة جمعية "إعاد" التي لديها الصلاحية أو أخذت لنفسها الصلاحية بإدخال من تريد ومنع آخرين من الدخول مثل سكان الحي ولأسباب مختلفة"<sup>63</sup>.

مثال آخر للعلاقة بين جمعيات المستوطنين وبين السلطات هو في مشاركة جمعية "إعاد" في إعداد مخطط الخارطة الهيكلية لحي وادي حلوة في سلوان التي طلبت البلدية إعدادها من سنين. وقد أقرّ المستشار القضائي للبلدية أن جمعية "إعاد" شاركت في تمويل وإعداد المخطط في النقاشات الداخلية للبلدية حوله، وأن الأمر أثار شكوكا بوجود تناقض شديد في المصالح<sup>64</sup>.

## ح. المس بحرية التنقل

الحق في حرية التنقل هو من الحقوق الأساسية الأكثر رسوخا في القضاء الإسرائيلي. والجهة المكلفة بضمان هذا الحق وممارسته هي شرطة إسرائيل، التي من المفروض أن تضمن حرية التنقل للسكان كافة. ومن صلاحياتها أن تحدّ من هذه الحرية في حالات استثنائية فيها شك عملي بإمكانية حصول مس خطير بحياة المواطنين أو الأملاك.

<sup>62</sup> روعي عنتابي، سبق: هل سيقام في القدس "موقف اختلافي" آخر؟ ، جالي تساهل أون لاين، 2010/2/17، <http://glz.co.il/NewsArticle.aspx?newsid=57283>

<sup>63</sup> أنظر ملاحظة 48 أعلاه.

<sup>64</sup> عكيبا إدار: جمعية يمينية ضالعة في تخطيط البناء في البلدة القديمة، هآرتس، 2010/6/25،:

<http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?itemNo=1095498&contrassID=1&subContrassID=7&.sbSubContrassID=0>

بالرغم من ذلك فإن سكان القدس الشرقية يجدون أنفسهم أحيانا كثيرة أمام حواجز تسدّ الطرق في وجوههم حتى عندما لا يكون الأمر بشأن خطر حقيقي على الأمن العام والأمن. يُستدلّ من شهادات السكان أن إغلاق الطرق يتم بشكل متتال عندما تقام نشاطات بحضور جماهيري في البور الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية، بما فيها مناسبات خاصة تغلق خلالها الشرطة الطريق أمام الفلسطينيين بينما تبقىها مفتوحة أمام المستوطنين فقط. شهادات عن ممارسات كهذه من الشرطة تأتي بالأساس من شارعين في القدس الشرقية، من شارع وادي حلوة في سلوان، ومن شارع عثمان ابن عفان في الشيخ جراح.

شارع وادي حلوة هو شريان الحركة الأساسي في حي سلوان، عبره يتم الدخول إلى الحي والخروج منه وهو أيضا الرابط بين مركز المدينة والأحياء التي تقع جنوب سلوان. يقول السكان أنه يتم إغلاق الشارع أمام حركة التنقل خلال إقامة مناسبات في موقع "مدينة داود" أو في قطعة 44 التي أقيم فيها حديقة للاحتفالات والأعياد الإسرائيلية التي تستقدم الكثير من الزوار إلى الحي. يُستدلّ من شهادات السكان أن الشرطة تغلق الطريق أمام السكان الفلسطينيين بالأساس، وترسلهم إلى طرق بديلة بعيدة، بينما تُتيح المرور الحرّ للمستوطنين وضيوفهم وزوار المواقع الأثرية في الحي.

يقول أحمد قراين الذي يسكن قبالة مركز الزوار في "مدينة داود" أن الأمر لم يقتصر على بعض المرات خلال السنة بل بظاهرة دائمة نسبيا: "عندما يقيمون احتفالات في "مدينة داود" وعندما يكون لدى اليهود عيد، فإن الشرطة تغلق الطرق ولا تسمح للفلسطينيين سكان الحي بالمرور في الطريق. في إحدى المرات عادت زوجتي إلى البيت لكن الشرطي رفض السماح لها بالدخول. وبينما وقفت هي هناك سمح بالدخول لمجموعة من زوار موقع "مدينة داود" حتى موقف السيارات "جفاتي". بيتنا مجاور للموقع، عندما ذهبت إلى الشرطي لأستوضح لماذا لا يسمح لزوجتي بالمرور بينما يسمح بذلك للمستوطنين والزوار، اكتفى بالقول أن الدخول ممنوع. غضبت وصرخت فوصل إلى الموقع ضابط محطة "شليم" واسمه منير بدر، وقال تعال إلينا إلى المركز لترتب لك تصريحًا بالدخول. وعندما صعدت إلى سيارة الشرطة أخبرني الشرطي أنني محتجز وتم احتجازي في المركز طيلة ثلاث ساعات من التحقيق أخلي بعدها سبيلي" <sup>65</sup>.

في ظروف مشابهة تمّ إغلاق شارع عثمان ابن عفان في حي الشيخ جراح، حيث البيوت التي أخلي منها سكانها الفلسطينيون ليدخل إليها مستوطنون في صيف 2009. هذا الشارع أغلق أمام دخول ضيوف سكان الحي الفلسطينيين بالأساس أيام الأعياد العبرية وخلال إقامة احتفالات مختلفة في الحي، هذا بينما لا يمنع من الدخول ضيوف المستوطنين ولا الزوار الوافدون على ضريح "شمعون هتصديق". هذا ما قاله جاد حمد من سكان الشيخ جراح: " توقفت عائلتي وعائلة زوجتي عن المجيء لزيارتنا بسبب الوضع مع المستوطنين والحاجز في مدخل الحي الذي يمنع دخول ضيوفنا بينما يُتيح ذلك للمستوطنين والمصلين" <sup>66</sup>.

بالنسبة للسكان الفلسطينيين فإن الأمر يشكّل مسًا خطيرا بحرية تنقلهم لأن إغلاق الطرق أمامهم يسبب اختناقات سير شديدة، يؤخرهم ويضطرهم إلى البحث عن طرق بديلة طويلة وملتوية للوصول إلى غاياتهم. يشتكي الأهالي من أن هذا الأمر يخلق إحباطا وتدمرا شديدا خاصة في ضوء سماح الشرطة بمرور جمهور معين ومنعها ذلك من جمهور آخر.

<sup>65</sup> أنظر ملاحظة 14 أعلاه.

<sup>66</sup> أنظر ملاحظة 9 أعلاه.



## ط. تلخيص وتوصيات

الشهادات التي وردت في معرض هذا التقرير تكشف عن انتهاك حقوق أساسية للسكان الفلسطينيين ونسجهم الاجتماعي. كنتيجة للعلاقة الوطيدة بين السلطات والاستيطان اليهودي المنظم في الأحياء الفلسطينية في القدس، استيطان يعمل بشكل علني برعاية الدولة، لتغيير طبيعة هذه الأحياء.

إن تطبيق الشرطة للقانون بشكل انتقائي ومن خلال التمييز يجعل من السكان الفلسطينيين ضحايا ومشتبه بهم دائمين. ومما يعانونه، اعتقال قاصرين في منتصف الليل، وإعطاء الحرية للحراس الذين يعتمدون استخدام القوة بشدة دون وجود حد أدنى من الرقابة، منح أفضلية مطلقة وباطلة لاحتياجات يهودية في الأحياء في كل ما يتصل بالتخطيط والبناء والتطوير، الاستيلاء على موارد الأرض الثمينة، انتهاك صارخ لحرية التنقل، وما إلى ذلك. في كل هذه الأمور تعمل السلطات بشكل منهجي على تفضيل احتياجات ومصالح الاستيطان اليهودي في الأحياء على الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين من خلال جعل الحياة في هذه الأحياء صعبة لا تُحتمل.

في ضوء الواقع الذي يطالنا في هذه الأحياء من الواضح أن سلطات الدولة، ومن ضمنها الشرطة وبلدية القدس ووزارة البناء والإسكان وغيرها فشلت فشلا ذريعا في مهمتها بتوفير الحماية والخدمات لكافة سكان المدينة دون تمييز. إن نتائج هذا الفشل تنطوي على كارثة في كل ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وهي تقوّض أساس وجود مجتمع ونظام سويين.

هذا السلوك المرفوض أفضى إلى غياب ثقة مطلق لدى السكان الفلسطينيين في القدس بالسلطات الإسرائيلية وبإمكانية التعاون معها. كما يُستدلّ من الشهادات فإن الاعتقاد السائد اليوم لدى هذا الجمهور هو أن الشرطة وبلدية القدس وسلطات أخرى معنية بالعمل على تعزيز البؤر الاستيطانية بكل الوسائل المتاحة لها، وأنها غير ملتزمة بضمان حقوق الفلسطينيين في هذه الأحياء. ويتضح كذلك من ممارسات السلطات، كما وردت في هذا التقرير، توفير موارد هائلة مخصصة لأهداف مختلفة دون مراعاة احتياجات السكان الفلسطينيين.

من أجل إحداث تغيير جذري في وضع حقوق الإنسان في القدس الشرقية بوجه عام وفي الأحياء التي ذكرها التقرير بوجه خاص، بشكل يُتيح حياة يومية خالية من العنف والتنكيل والمضايقات المتنوعة، على سلطات الدولة أن تتحمل المسؤولية وتغيير سياساتها من الأساس:

- على سلطات تطبيق القانون أن تجري فحصا جذريا بهدف التعامل على قدم المساواة مع كل السكان في المدينة. ينبغي تنقيف جمهور رجال الشرطة العاملين في القدس الشرقية من جديد بالأنظمة والقوانين ومحاكمة كل من يخرق صلاحياته ويستغل مسؤوليته بشكل مسيء. على الشرطة أن تعمل بحزم تجاه مخالفتي القانون وتجاه السكان العنيفين دون تمييز. ينبغي وضع حد للسلوك الذي كشف عنه هذا التقرير وموداه أن الفلسطينيين يتحولون إلى متهمين بينما يتم شطب الشكاوي ضد الإسرائيليين دون أن تُفحص بجديّة.
- على الشرطة أن تعتقل القاصرين وتحقق معهم بما يتفق مع القانون في القدس الشرقية، بحيث لا يتم التحقيق مع قاصرين في ساعات الليل، وإن تمّ، فقط بحضور الوالدين. كذلك، على الشرطة أن تفحص إذا كان يمكن تحقيق الهدف من كل اعتقال بطريقة أقلّ ضررا بالقاصر المعنيّ.

- على الحكومة أن تتبنى توصيات اللجنة العامة لفحص الحراسة والحماية في المواقع الاستيطانية في شرقي القدس من العام 2006، وأن تلغي نظام حماية المستوطنين بواسطة شركات خاصة، وتكليف المهمة للشرطة. ينبغي وضع حدّ فعلي لعمل حراس وزارة الإسكان في هذه الأحياء الذين ينشطون هناك كقوة شرطة خاصة لصالح المستوطنين دون أي قاعدة قانونية بحيث أن النتيجة هي زيادة العنف في الأحياء على ما يعنيه من نتائج تمسّ بحقوق الإنسان.
- على الشرطة أن تطبّق القانون وتنزع كاميرات الحراسة في الأحياء لانتهاكها الحيز الخاص. كما ينبغي على السلطات تنظيم وتقييد المس بالخصوصيات في الحيز العام بحيث يتمّ تقليص التصوير بواسطة كاميرات المراقبة المثبتة في الأماكن العامة إلى الحد الأدنى.
- على بلدية القدس ودائرة أراضي إسرائيل أن يغيرا سلم الأولويات في كل ما يتصل بتخصيص الأراضي العامة بحيث يتم الأخذ بالحسبان احتياجات الجمهور عامة. ينبغي الامتناع عن إغلاق مناطق في الأحياء بوجه سكانها الفلسطينيين وعدم إعطاء الأفضلية لاحتياجات المستوطنين أو احتياجات الزوار الوافدين إلى المواقع السياحية. ينبغي كذلك تخصيص الأراضي غير المستغلة القليلة الباقية في الأحياء لسد النقص الشديد في الخدمات الأساسية والضرورية للسكان لضمان سير الحياة المدنية بشكل سوي بما يعني: إقامة مدارس وحدائق لعب للأولاد، مؤسسات صحية، عيادات الأم والطفل، مراكز جماهيرية وفروع بريدية وما إلى ذلك.
- فقط تغيير جذري في رؤية الأمور، والتوجهات، وانقلاب لسلم الأولويات المعمول به اليوم يُمكن أن يخلقا واقعا جديدا لا ينطوي على توتر وخوف السكان الفلسطينيين الدائم من التنكيل والعنف وسلب أملاكهم. مثل هذا الانقلاب ضروري من أجل حماية الحيز العام الذي يحمي بدوره السكان كافة من المس بحقهم في الحياة والعيش بكرامة ويكفل لهم إجراءات قضائية عادلة وحرية التنقل والخصوصية وحق التملك، حقوق غير قائمة اليوم للسكان الفلسطينيين في مناطق آخذة بالاتساع من القدس الشرقية، "وخير البرّ عاجله".

## ملحق 1: استعراض الزيادة في التواجد اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس

بدأ الاستيطان اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في نهايات الثمانينيات من القرن الماضي، وقد بُدئ بتكثيفه في العقد الأخير. إن المبادرين إلى الاستيطان هم بالأساس جمعيات أيديولوجية مثل جمعية "إعاد" (إلى غير دافيد)، "عطيرت كوهنيم" وجمعية "ميشفي تسيون" وغيرها، أما جزء صغير منها فهي مبادرات خاصة. إستقطب هذا النشاط الاستيطاني طيلة السنوات الماضية نقدا شعبيا محليا ودوليا، لكنه حظي في الوقت نفسه بدعم حكومي.

بدأ الاستيطان بالأساس في الحي الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة، وتمدد إلى حي سلوان وجبل الزيتون والشيخ جراح، وإلى أحياء عربية أخرى في جنوب شرق القدس مثل جبل المكبر وشرق الثوري.

النشاط الأول في هذا الإطار قامت به جمعية "عطيرت كوهنيم" التي أقامت مدرسة دينية في الحي الإسلامي في البلدة القديمة عام 1983<sup>67</sup>. بعد ذلك بقليل، في العام 1986 أقيمت جمعية "إعاد" التي تمحورت في الاستيطان في حي سلوان.

بين العامين 1986-1992 أفلحت كلا الجمعيتان بالاستيلاء على عشرات العقارات في البلدة القديمة وفي سلوان من خلال إجراءات تعرّضت لانتقادات شديدة في تقرير لجنة فحص حكومية برئاسة مدير عام وزارة القضاء حاييم كلوجمن من العام 1992<sup>68</sup>. وقد وجدت لجنة كلوجمن أن الحق في جزء من العقارات تم استملاكها بحكم إعلان حارس أملاك الغائبين وفي الجزء الآخر من خلال استملاك وزارة الإسكان لها. بعد ذلك أعطي للجمعيات التي دخلت هذه العقارات مكانة مستأجر محمي دون أي مناقصة معلنة ومن خلال اعتماد التفرقة والتمييز<sup>69</sup>.

وجدت اللجنة أن حارس أملاك الغائبين أعلن عن الأملاك المذكورة أملاكاً مصادرة دون أي فحص، على أساس تصاريح مشفوعة بالقسم وقعتها الجمعيات بحضور محام ومن خلال الاعتماد على شخص اعتمده الجمعيات كمصرّح دائم. انتقدت اللجنة في حينه حقيقة أنه في قسم من الحالات تم نقل الأملاك إلى الجمعيات لقاء تعهد منها بترميمها، لكن وزارة الإسكان هي التي مولت الترميمات في نهاية الأمر. إضافة إلى ذلك، فإن مديري الجمعيات الضالعة في العملية شغلوا في الوقت ذاته مناصب مديري مشاريع في شركة "عميدار" الإسكانية (التي عملت كمثلة لوزارة الإسكان) شاركوا أيضا في جلسات لجنة المشتريات في وزارة الإسكان. كما وجدت اللجنة أن الإيجار الذي دفعته هذه الجمعيات كان دون معدلات الإيجار في السوق<sup>70</sup>.

يحصي التقرير 28 عقارا تم نقلها بهذه الطرق إلى جمعية "عطيرت كوهنيم" في الحيين الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة، ويحصي أيضا 23 عقارا آخر تم تملكها لجمعية "إعاد" في سلوان<sup>71</sup>. لقد تم توطين عائلات يهودية في هذه البيوت، و في أحدها أقيمت مدرسة دينية لتدريس التوراة. قسم من هذه البيوت تحول إلى قلاع محمية ومراكز تعليم دينية لها وجود بارز في الأحياء الفلسطينية.

<sup>67</sup> يشاي فريدمن، "محزيريم عطارة لبوشاة"، معيني هيشوعا، 2009  
<sup>68</sup> تقرير اللجنة لفحص المباني في القدس الشرقية من يوم 2002/9/10 - "تقرير كلوجمن"

<sup>69</sup> تقرير كلوجمن، - ص 5 وص 10.

<sup>70</sup> تقرير كلوجمن، ص 12.

<sup>71</sup> تقرير كلوجمن ص 4.

في أعقاب تقرير كلوجمن من العام 1992 تم التوقف عن استخدام قانون أملاك الغائبين كوسيلة أساسية للاستيلاء على العقارات، فقد بدأت الجمعيات بشراء الأملاك بأموال خاصة وباعتماد إجراءات قضائية لاستعادة أملاك كانت بملكية يهودية قبل العام 1948. ومن بين البيوت التي اشتراها المستوطنون من الفلسطينيين "بيت أورت"72 و "بيت هوشخ" في حي الطور73، موقع "هأديرت" في سلوان74 و "بيت هتسلم" في البلدة القديمة75 والكثير غيرها.

ان العدد الدقيق للأملاك التي استملكها المستوطنون غير معروف، إذ أن اقتناء الأملاك بالمال يتم غالبا بواسطة "شخصيات صورية" فلسطينية تشتري الأملاك من البائعين الفلسطينيين لتسلمها بعد ذلك للمستوطنين. أحيانا، بعد إتمام الصفقة يواصل "الشخص السوري" الفلسطيني السكن في الملك لمدة طويلة. وبسبب البُعد السياسي لمثل هذه الصفقات يحاول الطرفان إخفاء أثارها، الأمر الذي يُنتج هامشا واسعا للتزييف والخداع. وبسبب أسئلة الملكية المتعلقة بهذه العقارات فإن الكثير من الصفقات تطرح للتداول في الهيئات القضائية76.

في حالات أخرى بادر المستوطنون فيها إلى إجراءات قضائية لاستعادة أملاك كانت بملكية يهودية قبل العام 1948، تم إخلاء السكان الفلسطينيين منها بحكم قرارات المحاكم بعد أن سكنوها لفترات طويلة. وضمن هذه العقارات مبان كثيرة في البلدة القديمة وسلوان77 والشيخ جراح78.

طريقة عمل أخرى تم اعتمادها لدخول اليهود المستوطنون إلى الأحياء الفلسطينية هي في امتلاك حقوق في الأرض داخل الأحياء الفلسطينية أو في أطرافها، وإقامة أحياء يهودية عليها. أمثلة على ذلك، هو حي "معليه زيتيم" في راس العامود وحي "نوف تسيون" في جبل المكبر79. أحياء أخرى يُزعم إقامتها في أبو ديس80 وفي راس العامود81 (حي كدمات تسيون ومعليه دافيد).

يعيش في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية حاليا حوالي 2000 مستوطن يهودي، في حين أن هناك مخططات لإقامة مباني إضافية لليهود موجودة ضمن إجراءات التخطيط والبناء وتنتظر التصديق عليها، كما يتبين من الجدول التالي:

72 موقع بيت اوروت <http://www.beitorot.org/content.asp?pageid=234>; في مخطط بلدي 4904أ يرد أسم المليونير إيرفن

موسكوفيتش كمالك موقع بيت أورت في جبل الزيتون.

73 ميرون ربابورت: مستوطنون استولوا على موقعين مسكونين في القدس الشرقية، هآرتس، 2006/4/3.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=701786>

74 المحكمة المركزي في القدس 325/96 منيرة جميل صيام ضد محمد بن خليل داود صيام وآخرين.

75 حجيت روتنبرغ كل يوم تحرير القدس، قناة 7، 2004/5/13. <http://www.inn.co.il/Besheva/Article.aspx/2781>

76 بعض الأمثلة لإجراءات قضائية كهذه: ت.ا (القدس) 9403/07 هار يتسحاق رليخ ضد مازن دويك (بخصوص بيت في بطن الهوى) ; ت.ا

7441/05 هفريا ر اليوناني ضد ابن يوسف (بخصوص الاملاك في البلدة القديمة); ت.أ 4433/04 لوال انفسمنت ضد قراعين (بخصوص

بيت في وادي حلوة); ه.ف 8234/09 قراعين ضد لوال انفسمنت (بخصوص بيت في جبل المكبر).

77 نداف شرغاي، شروخ في بيت الزجاج، هآرتس، 98/7/27.

78 التماس مدني 459/79 اللجنة العامة لكنيست إسرائيل وآخرون ضد الأيوبي وآخرين، قرار 35 (4)188. تل ابيب والقدس 3457/82

لجنة الطائفة السفرادية في القدس وآخرون ضد حانون وآخرين (لم يُنشر). التماس مدني (القدس) 166/89 لجنة طائفة السفراديم في القدس

وآخرون ضد حانون وآخرين (لم يُنشر). القدس 18901/98 لجنة طائفة السفراديم في القدس ضد غاوي. نداف شرغاي، السكان العرب لحي

شمعون هتصديق سيُخلون من بيوتهم، هآرتس.

79 في حي "نوف تسيون" في جبل المكبر بني في المرحلة الأولى 91 شقة بيع منها 40، وبني في المرحلة 2 و 3 196 شقة إضافية موجودة في

مرحلة التجميد (مخطط بناء بلدي 4558، 4559).

80 في العام 2000 تم تقديم تخطيط لبناء حي يهودي يتألف من 220 شقة في الحي (مخطط بناء بلدي 7659)

81 يوناتان فاندنر: "معليه زيتيم"، حقيقة ناجزة، قناة 7، 2003/3/13، <http://www.inn.co.il/Besheva/Article.aspx/1406>

## جدول تلخيصي - التواجد اليهودي في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

الحي	البؤرة الاستيطانية	طريقة الاستملاك	عدد المستوطنين	بؤر قيد الإقامة/التخطيط
<b>المنطقة: البلدة القديمة</b>				
الحيان الإسلامي والمسيحي	الحيان الإسلامي والمسيحي	قانون أملاك الغائبين، أملاك اليهود من قبل العام 1948 والتملك	حوالي 900 شخص (80 عائلة وحوالي 500 طالب مدرسة توراتية)	باب الساهرة (مخطط بلدي 9870)، 30 وحدة سكنية - أقرت في اللجنة المحلية ولم تقر في اللوائية
<b>المنطقة: سلوان</b>				
وادي حلوة	"مدينة داوود" "عير دافيد"	استملاك بواسطة قانون أملاك الغائبين <sup>82</sup> ، مباشرة من السكان <sup>83</sup> وإجراءات قضائية لاستعادة أملاك يهودية <sup>84</sup> بالإضافة تشغل جمعية العاد موقع "مدينة داوود" وتمول حفريات أثرية في الحي.	حوالي 350 شخص (حوالي 70 عائلة)	موقع وادي حلوة / "عير دافيد" (مخطط بلدي 13638، 13632، 13542، 12953)، حوالي 20 وحدة سكنية جديدة ومباني عامة - قدم في العام 2009 بواسطة "العاد"
حي الوسطى (حي بطن الهوى	بيت يهوناتان "بيت العسلي/ هدفاش"	بني بدون ترخيص لصالح شركة أجنبية توطنت فيه جمعية "عطيرت كوهنيم" <sup>85</sup> شقة تم اقتنائها لصالح جمعية "عطيرت كوهنيم" <sup>86</sup>	حوالي 30 شخصا	بيت عائلة أبو ناب - بيت بملكية يهودية ما قبل 1948، قررت المحكمة إعادته إلى أصحابه. العائلة العربية لم يتم إخلاؤها بعد
<b>المنطقة: جبل الزيتون</b>				
الطور	"بيت أوروب"	اقتناه المليونير إيرفين موسكوفيتش <sup>87</sup>	حوالي 10 عائلات وحوالي 80 طلب مدرسة توراتية <sup>88</sup>	أقرت الترخيص بطلب من: "همعيان مفعالي تيروت م.ض" التي تملكها

<sup>82</sup> تقرير كلوجمن أعلاه.

<sup>83</sup> إيتمار آخنر، احتجاج في مكتب رئيس الحكومة: المستوطنون لم ينسقوا اقتحام سلوان، يديعوت أحرونوت، 97/3/21، ص 3.

<sup>84</sup> نداف شرغاي، شروخ في بيت الزجاج، هآرتس، 27.7.98

<sup>85</sup> ميرون ريبابورت، التمييز المصحح، هآرتس، 12.6.07 <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/869739.html>

<sup>86</sup> رونين مدزيني، عائلات يهودية في سلوان: "مثل إسرائيل في الشرق الأوسط"، ynet، 4.4.10

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3870933,00.html>

<sup>87</sup> موقع بيت أوروب. <http://www.beitorot.org/content.asp?pageid=234>; في مخطط بلدي 14904، وارد أن موسكوفيتش هو مالك موقع بيت أوروب في جبل الزيتون <http://www.mmi.gov.il/lturTabotData/takanonim/jerus/1050428.pdf>

89	جمعية "العاد لإقامة 24 وحدة،				
	حوالي 20 شخصا، شرفة المرصد على السطح تستعمل كموقع إرشاد للجنود والسياح	مبان من ثلاث طبقات استملكها شركة أجنبية ووضعتها تحت تصرف جمعية "العاد" لغرض التوطين تم إخلاء السكان العرب منها في نيسان 2006 <sup>90</sup>	بيت هوشن		
	- معليه زيتيم ب، 60 وحدة سكنية البناء يشرف على الانتهاء - بناية مقر الشرطة - سلم مقابل نقل مقر الشرطة إلى منطقة E 1 إلى لجنة الوقف، ولم تقر بعد. قدم مخطط بلدي لبناء 104 وحدات سكنية، بدأت مؤخرا الترميمات داخل المبنى القائم كما يبدو لإعداد وحدات سكنية	استملكه المليونير إيرفن موسكوفيتش بعد صراع قضائي تبين خلاله أن الأرض تابعة لمدارس يهودية من القرن 19 <sup>91</sup>	معليه زيتيم - مرحلة أ	راس العامود	
	كدمات تسيون (مخطط بلدي 7659)، 220 وحدة سكنية - صدقت في اللجنة المحلية لكنها لم تقر حتى الآن في اللجنة اللوائية، يبدو أنه مجمد <sup>93</sup>	حوالي 15 شخصا (6 عائلات)	استمكت الأرض بأيدي "جمعية الساكنين" اليهودي في الثلاثينات <sup>92</sup>	كدمات تسيون	أبو ديس
	حوالي 10 أشخاص	تم توطين بيتين في منطقة المقابر بموافقة شركة كديشا <sup>94</sup>	محيط المقابر	جبل الزيتون	

<sup>88</sup> موقع بيت أورت، <http://www.beitorot.org/content.asp?pageid=109>  
<sup>89</sup> ملف ترخيص بناء 558/08, 559/08, 560/08, 561/08, بلدية القدس ينير آتينجر بلدية القدس أقرت إقامة أربعة مباني جديدة في

بيت أورت في شرق المدينة هارتس 5.1.10 <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1140092.html>

<sup>90</sup> ميرون ريبابورت، مستوطنون استولوا على مرفعين مسكونين في شرق القدس، هارتس، 3.4.06

<http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=701786>

<sup>91</sup> يوناتان فندر معليه زيتيم حقيقة ناجزة قناة 7، 13.3.03 <http://www.inn.co.il/Besheva/Article.aspx/1406>

<sup>92</sup> شمعون كوهن البيشوف في كدمات تسيون في شرق القدس يتجدد قناة 7، 3.5.04

<http://www.inn.co.il/News/News.aspx/77622>

<sup>93</sup> عقيبا إدار بلدية القدس جمدت إقامة حي يهودي في شرقي المدينة هارتس 25.3.09

<http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1073702.html>

<sup>94</sup> نداد شرجاي، حتى في المقبرة الأقدم في جبل الزيتون أقيمت نقطة استيطانية، هارتس، 3.4.03

<http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=709722>

		سلطة تطوير القدس وجمعية "العاد" تعملان على ترميم وتطوير المقبرة اليهودية في جبل الزيتون. تدير جمعية العاد الموقع الذي يستعمل كمركز معلومات	السياحة في جبل الزيتون	
<b>المنطقة: الشيخ جراح</b>				
محيط ضريح شمعون هتصديق (مخطط بلدي 12705)، 200 وحدة سكنية - قدمه نحالات شمعون م.ض ونقل في آذار 2010 للبحث في اللجنة اللوائية	حوالي 25 شخصا (8 عائلات وحوالي 20 طالبا لمدرسة توراتية)	إجراءات قضائية أقرّ خلالها حق لجنة الطائفة السفارديّة. أخلّي السكان العرب من الملك لعدم استيفاء شروط المستأجر المحمي <sup>95</sup>	ضريح شمعون هتصديق	الشيخ جراح
محيط فندق "شبرد" (مخطط بلدي 2591)، 20 وحدة سكنية - تم استصدار ترخيص بناء وبدأت التحضيرات	عائلة واحدة	بيت كان في ملكية يهودية قبل 1948	نحلات شمعون	
كامبوس جلکسمن (مخطط بلدي 13242) - مخطط إقامة مدرسة توراتية "أور سمياح". المخطط في مراحل الأولى بيت أمانا - قُدم طلب لترخيص بناء لإقامة مبنى مكاتب يضم قاعة محاضرات/مناسبات		تمّ نقل ملكيته بواسطة قانون أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير. قسم من المبنى تم تأجيره لجمعية "عطيرت كوهنيم" لأغراض زراعية <sup>96</sup>	كرم المفتي	

<sup>95</sup> ع.ا 459/79 اللجنة العامة للبرلمان الاسرائيلي واخرين ضد ايوب واخرين ، ف"د (4) 188: ت.أ (القدس) 3457/82 لجنة السفارديم في القدس واخرين ضد الحنون واخرين ، (لم ينشر بعد); ع.أ (القدس) 166/89 لجنة السفارديم في القدس واخرين ضد الحنون واخرين ، (لم ينشر بعد); ت.أ (القدس) 18901/98 لجنة السفارديم في القدس ضد الغاوي .

<sup>96</sup> بيان الناطق بلسان دائرة أراضي إسرائيل من 10.10.07 [http://www.mmi.gov.il/machadash/show\\_h.asp?key=775](http://www.mmi.gov.il/machadash/show_h.asp?key=775) ;  
ريبابورت، التماس إداري: دائرة أراضي إسرائيل وجمعية عطيرت كوهنيم عملا على سلب مالكي أرض فلسطينيين في شرق القدس، هارتس،  
<http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/894977.html> 19.9.07

المنطقة: جنوب - شرق المدينة				
أمانا (مخطط بلدي 6120)، 63 وحدة سكنية قيد البناء	بنييت 91 وحدة سكنية، بيع منها حوالي 40 ، حوالي 15 عائلة (حوالي 50 شخصا)	تطوير لمبادرين خاصين - شركة ديغل	نوف تسيون - مرحلة أ	جبل المكبر
	حوالي 20 شخصا	غير معروف	شارع همفكيد 15	شرق أبو الطور
	مركز سباحي	نُقل من الكيرن كبيمت ليد جمعية "إلعاد" التي أقامت في الموقع مركزا للزوار <sup>97</sup>	"ياعر هشالوم"	

<sup>97</sup> أور كشتي وميرون ريبابورت، جمعية يميم استولت على أرض كان مخصصا للمعاقين عقليا، هآرتس، 15.1.08  
<http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/944916.html>



## ملحق 2: شهادات

### شهادة رئيسة موسى الكركي

تبلغ من العمر 52 عاما، تقطن في حي السعدية بالحي الإسلامي في البلدة القديمة. سُجّلت شهادتها، يوم 2010/4/12. "في تاريخ 2009/4/2 دخل إلى بيت مجاور لنا مستوطنون، ومنذ ذلك اليوم تحولت حياتنا إلى جهنم. الحياة اليومية تحولت صعبة للغاية: فلنا الكثير من المواجهات معهم، والكثير من التنكيل، شكاوي متبادلة في الشرطة، طيلة الوقت نعيش في ضغط، وفي خوف ورعب منهم ومن الآتي.

تكمن المشكلة الأساسية في أننا نتقاسم مع المستوطنين ممرا يفصل عمليا بين جناحي بيتي. عرض الممر متر وطوله عشرة أمتار تقريبا وهو مفتوح تحت قبة السماء. بيتي مقسوم إلى قسمين: من جهة الشمال من الممر لدينا مطبخ صغير وغرفة نوم واحدة لجميع أولادي الخمسة، وفي جهة اليمين غرفة النوم لي ولزوجي، صالون وحمام ومرحاض. بجوار هذا القسم يقع البيت الذي استولى عليه المستوطنين، أما مدخله الوحيد فعبر هذا الممر.

لا يسكن في بيت المستوطنين عائلة واحدة ثابتة، فقط رجال يحضرون إلى البيت يرافقهم حراس وجميعهم مسلحون. دائما عندما يصلون إلى البيت في ساعات المساء، تصدر ضجة عالية، صراخ، غناء وصلوات وترانيم غير مفهومة لي. يستمر هذا الأمر لساعة تقريبا. أطرق بابهم ليفهموا أنهم يثيرون ضجة عالية، عندها يخرجون ويبدأوا بالصراخ في وجهي ويدفعونني أو يضربونني وأحيانا تتطور الأمور إلى مواجهة. لا يُمكن التحدث إليهم مطلقا. الأمر أخطر وأصعب في نهايات الأسبوع، أيام السبت والجمعة، عندها تكون الضجة أكبر، وغالبا ما يطرقون بابنا نكاية بنا، يقومون بالكثير من الغناء بصوت عال وصراخ بحيث لا يمكننا أن ننام أو أن نجلس بهدوء وسكينة داخل بيتنا. يستمر ذلك من دخول السبت حتى خروجه. وعندما أسمع القرآن في بيتي فإنهم دائما ما يخرجون ويصرخون مطالبين بأن نغلق المذياع.

لا يريد المستوطنون أن أقفل الباب الرئيسي للبيت، حيث انهم قاموا أربع مرات بكسر قفل الباب. في إحدى المرات سمعت طرقا على الباب الساعة 2:00 قبل الفجر، فخرجت لأرى ما حصل ورأيتهم وهم يحاولون كسر قفل الباب بقضيب حديدي. فسألت أحدهم ماذا يفعل، فصرخ في وجهي وطلب إلي أن أسكت. قدمت شكوى في الشرطة ولكن دون جدوى.

عندما أجلس في الممر الضيق عند باب بيتي وهو عمليا المخرج والمنتفس الوحيد حيث نستطيع أن نرى منه الشمس ونستنشق منه الهواء نظرا لوضع البلدة القديمة المبنية باكتظاظ ومباني قديمة، يأتي المستوطنون ويقفزون من فوقنا ويصرخون اذهبي من هنا أو أزيحي أغراضك من هنا. عندما أترك أغراضا في الخارج يركلونها ويبعثونها في كل اتجاه.

حتى الأمور العادية التي مصدرها الصدفة، مثل أن تصادفهم في الممر، تتحول دائما إلى صراخ، وغالبا ما تتطور مواجهات من أبسط الأمور.

في صباح أحد الأيام جلست مع زوجي لشرب القهوة في الممر. وقد جلست على الأرض، فمرّ أحد المستوطنين من فوقني كأنه لا يراني وتجاوزني كأنني لم أكن هناك. قلت له "لماذا تمرّ فوقني هكذا"، وأجابني بالعبرية، فهمت بحدسي أنه قال ما

معناه أنني أجلس هناك بشكل مقصود. وعندما أنهى كلامه غرس أصابعه في عيني، وكرد فعل مني سكبت عليه القهوة التي كانت في يدي.

قبل أسبوع ونصف الأسبوع، في الساعة 00:30 من منتصف الليل سمعت أصوات خمس أو ست رجال يصرخون في الممر. خرجت لأرى ما الذي يحصل. فرأيت قسم من المستوطنين دخل إلى بيتهم وقسم آخر غادر المكان، تقدمت من الباب الرئيسي لأغلقه، فجأة عاد أحدهم ودفع الباب بقوة شديدة بينما كانت يدي لا تزال هناك، جرحت يدي جراء ذلك وبدأت أنزف.

عائنا ولا زلنا نعاني من الكثير الكثير من التنكيل وقدما الكثير من الشكاوي، حوالي 20 مرة ذهبت إلى الشرطة، ولم ينفعا ذلك ولو مرة واحدة. في المرة الأخيرة أجبروني على التوقيع على عدم الاحتكاك بهم ولا حتى بالحديث. دائما عندما أذهب إلى الشرطة أتحوّل أنا إلى متهمة. دائما يصرخون علي ويضربون على الطاولة أمامي بقوة ويجعلوني أبكي من المرارة.

بيت المستوطنين مكون من طابقين، في نهاية الممر يوجد المدخل إلى بيتهم ومن فوقه شباك يطلّ على الممر. عندما نجلس في الممر فإنهم يرمون علينا من الشباك قشور البذور ويصقون ويرموننا بكل ما تطاله أيديهم.

عندما يجلس الأولاد والأحفاد على الدرج في مدخل بيتنا دائما ما تقع مواجهات مع المستوطنين. قبل أسبوع، مرّ فادي ابني الأصغر في الممر، وفي الوقت ذاته مرّ من هناك مستوطن فدفعه إلى الحائط وضرب رأسه بالجدار، دون أي سبب، فقط لأجل التخويف. فهم ينكلون بالأولاد الصغار ويضربونهم. في أحد الأيام وصلت إلى البيت ورأيت حفيدتي تبكي، سألتها عن سبب بكائها، فأجابت أن احد المستوطنين ضربها عندما كانت جالسة على الدرج في مدخل البيت أثناء مروره من الممر دون أي سبب يذكر.

انا قلقة وخائفة طيلة الوقت، لأن أولادي ينامون في القسم الآخر من البيت، وعندما أكون أنا بغرفتي ليس لدي أي تواصل معهم. والمشاكل مع المستوطنين تزيد من توترتي كثيرا، كل صوت أو ضجة يجعلني أنتفض لأتأكد أن كل شيء على ما يرام مع الأولاد.

ولداي الصغيران يخافان الخروج من غرفتي إلى غرفتهما، خاصة في الليالي التي يتواجد فيها المستوطنون، يطلبون مني مرافقتهم لأنهما يخافان أن ينكل بهما المستوطنون. عندما نجلس أحيانا في غرفتهم فإنهم يضبطون أنفسهم جدا لئلا يذهبا إلى المرحاض الموجود في غرفتي حتى لا يصطدما بالمستوطنين في الممر.

في يوم عيد الأم الموافق 2010/3/21 لهذا العام، أتى أولادي المتزوجون ليهنئوني بدون أحفادي. فهم لا يريدون أي مواجهات مع المستوطنين، قرروا ألا يأتوا إليّ أكثر مع أولادهم بعد أن أغلق مستوطن الباب الرئيسي على حفيدي ابن الثالثة ولم يسمح له بالدخول، من يومها لا تأتي إلي ابنتي مع أولادها. أنا منذ زمن بعيد لم أر أحفادي.

من الحوادث الأخرى التي وقعت لنا، في إحدى المرات جلسنا على الدرج أنا والأولاد، أتوا ومروا من فوقنا وضربوا ابني الأصغر ضربا مبرحا، لم أستطع التحمّل نهضت لأدافع عن ابني، انقض عليّ خمسة منهم وضربوني على رأسي.

يتجوّل المستوطنون طيلة الوقت وكاميرات الفيديو في أيديهم يصوروننا واحدا واحدا. في أحد الأيام كنت أجلس في الصالون مع أولادي، أحد المستوطنين فتح الستارة ودخل إلى الغرفة وشرع يصورنا. مثل هذا السلوك تكرر مرات عديدة

و لم يعد لدينا خصوصية قطعاً، في كل لحظة يستطيعون أن يفاجئونا بالتصوير وهم يدقون ويرسلون نظراتهم إلى داخل غرفنا خلال مرورهم. وهذا ما يضطرنني إلى البقاء بكامل اللباس الشرعي وكأني خارج البيت مع الغطاء على رأسي. لكثرة مضايقاتهم لنا مع التصوير وضعت الستائر في مداخل غرفنا لمنع منهم رؤيتنا عندما يدخلون ويخرجون.

بعد حوالي شهرين من دخول المستوطنين حاولوا تركيب كاميرا ثابتة في الممر فوق مدخل بيتهم، لكنني وزوجي عارضنا بشدة. فنحن نجلس في هذا الممر الذي هو متنفسنا الوحيد، نجلس هناك لنشرب قهوتنا اليومية، فكيف أشعر بالراحة وهم يصوروننا على مدار الساعة.

أقول لزوجي انني قد سئمت من هذا البيت ومن الصعب جدا مواصلة العيش على هذا النحو. منذ بدء هذه الجيرة أخشى ترك المنزل، لا أسافر لزيارة بناتي، أحاول أن أبقى في البيت أطول مدة ممكنة لأن الله وحده يعرف ما قد يفعلون، إذ إنهم دخلوا بيت جيراننا في منتصف الليل، كسروا الباب ودخلوا عندما لم يكن أهل البيت فيه.

### شهادة أحمد فاروق قراعين

يبلغ من العمر 39 عاماً، أب لثلاثة أولاد، يقطن في وادي حلوة- سلوان. أصيب برصاصتين في رجليه من جندي في إجازة يوم 2009/9/11. نورد في نهاية شهادته وصفا للإصابة، سُجلت شهادته يوم 2010/6/1.

"أسكن فوق موقف جفعاتي، قبالة " مدينة داوود" حيث تتواجد الشرطة المدنية على الدوام في مدخل الحي وتقيم الحواجز في الطريق إلى شارعنا. رجال الشرطة دائما ما يقفون مع الحراس و يتضاحكون سوية كالأصدقاء. فعندما يصل الشرطي الذي يفحص السيارات أو شرطي السير فإن أول ما يفعله هو التوجه إلى موقع الحراس وإعداد فجان قهوة لنفسه ليشربه مع الحراس. من ثم يبدأ عمله في تفتيش السيارات التابعة للعرب فقط. أنني أعاني من هذا التفتيش الذي يتم للسيارات في الطريق قبالة بيتي، لأنه في أغلب الأوقات التي أريد فيها الوصول إلى البيت أكون مضطرا للخضوع للتفتيش وهذا ما يسبب أيضا، اختناقات مرورية.

إضافة إلى ذلك فإن مدخل " مدينة داوود" هي نقطة تجمع للمستوطنين الذين يسكنون في حيناء، منها تقوم سيارات الأمن بنقلهم من مدخل مركز الزوار حتى بيوتهم. عندما تتوقف السيارة لنقلهم علي أن أنتظر ريثما ينتهون من الصعود إلى السيارة لأن سيارتهم تقف دوما وسط الشارع. مما يؤدي إلى الكثير من الاختناقات المرورية فيبدأ السائقون بتشغيل الصفارات في سياراتهم حيث أسمعها ليل نهار وأنا في بيتي.

الضجيج في الحي مستمر طيلة الوقت من مصادر مختلفة. فحراس مركز الزوار في " مدينة داوود" يفتحون أجهزة الأسلكي بأعلى صوت، ويشغلون الموسيقى أحيانا، يتحدثون بكلمات فظة على مسمع الحي كله. ان المدخل إلى الموقع السياحي يبعد 20 مترا عن بيتي والنتيجة أنني أسمع كل شيء حتى وأنا في غرفة نومي. كما أن مصابيح الإنارة القوية المثبتة على "مدينة داوود" فإنها تبهر أعيننا ونحن داخل منزلنا عندما يضيئونها، بحيث لا يُمكننا الجلوس على الشرفة فنضطر إلى البقاء داخل البيت في ساعات الليل، وهو أمر خانق في الصيف بوجه خاص. تصل الكثير من مجموعات الزوار للموقع الأمر الذي يسبب ضجيجا عاليا وعندما تصل إلى المكان مجموعات كبيرة بشكل خاص فإن بعض الزوار يقضون حاجاتهم في مدخل بيتنا.

أحيانا، يُقيم المستوطنون حفلات من نوع خاص في " مدينة داوود"، حفلات بلوغ الأبناء - "بار متسفاة" - و أيضا حفلات زفاف حتى الساعات المتأخرة من الليل، 24:00 - 1:00 قبل الفجر. يرقصون ويغنون ويصرخون ويقلقون راحتنا. وعندما يكون لليهود أعياد فإن الشرطة تغلق الشوارع ولا تتيح للفلسطينيين سكان الحي المرور من الشارع الرئيسي. ففي إحدى المرات عادت زوجتي من العمل و عند وصولها الى الحاجز الموجود في مدخل الحي لم يسمح لها الشرطي بالدخول. بينما كانت واقفة بجانب الطريق أتاح الشرطي المرور لزوار أتوا إلى "مدينة داوود" ليصلوا إلى موقف "جفعتي". بيتنا بجوار الموقع، عندما سألت الشرطي لماذا لا يسمح لزوجتي بالدخول بينما يسمح للمستوطنين بذلك، اكتفى بالقول أن الدخول ممنوع. غضبت وأخذت أصرخ في وجهه، عندها وصل إلى الموقع ضابط مركز "شليم" واسمه منير بدر، وقال لي تعال معي الآن إلى المركز لأرتب لك تصريحاً بالدخول. ما أن سعدت إلى سيارة الشرطة حتى قال لي الشرطي أنت معتقل. احتجزوني في المركز لمدة ثلاث ساعات أفرج عني بعدها.

تعيش داخل "مدينة داوود" ثلاث عائلات عربية. عندما اذهب لزيارتهم أضطر للخضوع إلى تفتيش أمني، دائما يسألوني إلى أين أنا ذاهب وما الذي سأفعله. وعليه، فأنا أمتنع الآن من زيارتها. أنا لا أسمح لأولادي بالخروج من البيت للعب في الحي أحيانا كثيرة، لأن بيتي قريب من بيت المستوطنين وموقع "مدينة داوود". لابني أصدقاء في داخل محيط "مدينة داوود"، وفي كل مرة يحاول أن يذهب لزيارتهم يضطر للمرور من خلال تشخيص وتفتيش بأيدي الحراس في المدخل الذين يمنعونه أحيانا من الدخول. قبل أسبوع تقريبا خاف من دخول الموقع حتى بيت صديقه وانتظره في المدخل. فاقترب منه حارس في الموقع أمسكه بممصه بقوة ودفعه جانبا. عاد الولد إلى البيت باكيا وعندما سألته عن الذي حصل لم يشأ أن يخبرني لئلا يسبب المشاكل لي فقط بعد الضغط عليه وافق أن يخبرني بما حصل.

المستوطنون وضيوفهم يوقفون سياراتهم في المدخل الوحيد الذي يؤدي إلى بيتنا، لذلك بعد أن أصبت في قدمي ولازمت كرسي العجلات كنت مضطرا أن أطلب من أحد الأقارب أن يأتي ويرفني حتى أستطيع الوصول إلى بيتي لأنهم سدوا الطريق. قبل إصابتي كنت أخرج وأجادلهم لكنني اليوم لا أستطيع فعل هذا. في إحدى المرات التي عارضت فيها وقوف سيارة الحراس في مدخلنا وبدأت بالتصوير للتوثيق أحدثوا ثقوبا في دواليب سيارتي وسيارة ابن عمي. فذهبت لتقديم شكوى في الشرطة، تلك بدورها طلبت التوثيق من الكاميرات المثبتة في "مدينة داوود"، وقالت لي أن الشرطة تعرف هوية الفاعل إلا أنهم لا يستطيعون إخباري بنفاصيله. عدة مرات كنت أخرج لأجد سيارتي مكسورة أو معطوبة من جراء ضربات قضيب حديدي أدى إلى أضرار بصاجها.

إصابتي وقعت يوم 2009/9/11، في الساعة 17:45 كنت عائدا من الصلاة في الأقصى الشريف. كنت متعبا وصائما (كان ذلك في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان)، فاستلقيت على الأريكة عندما سمعت فجأة صراخا. احتذيت حذائي ونزلت إلى الشارع لأرى مصدر الصراخ وما حصل. عندها قال لي أحد أولاد الجيران أن مستوطنا اعتدى على ابن جاري وأشار الولد عليه وقال أن الأمر قد انتهى وكل شيء على ما يرام. استدرت حتى أعود إلى البيت وفجأة سمعت صراخ ابني الصغير، استدرت فرأيت أخاه الأكبر قد جاء ليحميه من المستوطن، فقام هذا المستوطن بتصويب بندقيته بصدر ابني البكر.

تقدمت فورا من المستوطن وصرخت لماذا تعتدي على الأولاد؟ رفع بندقية إم 16 وقال: سأطلق النار عليك أيضا، وبدأ بالتراجع على الوراء. واصلت سؤاله: لماذا تضربهم؟ وعندما وصل إلى الرصيف تعثر ووقع. زميله الذي كان معه، قال

له: انهض وأطلق عليه النار، فلم يتوانا في ذلك نهض وأطلق النار على ركبتي اليمنى. سقطت على الأرض وبدأت بالصراخ "إسعاف إسعاف"، فجأة سمعت صوت عيار ناري آخر، عندها رأيت فتى صغيرا اسمه أمير فروخ البالغ من العمر 15 يصيح "رجلي...رجلي". لقد أطلق عليه النار هو أيضا. عندها عاد المستوطن إليّ وأنا مستلق على الطريق وابني البكر وديع يجلس إلى جانبي باكيا وأطلق عليّ النار مرة أخرى على رجلي اليسرى وأصابني في ركبتي.

استدعى أحد الشبان الإسعاف، ولكن سيارة الإسعاف لم تصل ولأنني نزفت بقوة فقد حملني الشبان على إحدى السيارات لنقلي الى المستشفى. وقبل أن نخرج من الحي بجوار المقبرة الإسلامية، أوقفنا جنود حرس الحدود، أنزلوا السائق من السيارة وقيده وأخبروه أنه معتقل. كل محاولتنا أن نشرح لِحرس الحدود ما حصل باءت بالفشل. بعد دقائق وصل أحد عناصر حرس الحدود فتح باب السيارة، فرآني أنزف و لم يتأثر أبدا. أغلق الباب ووقف إلى جانبنا فقط في حينها اخبر المسؤول عنه عما يدور. بعد ثلاث دقائق تقريبا وصلت الشرطة المدنية وسمحت لنا بالذهاب. لم نتقدم سوى عشرة أمتار وإذ بعناصر حرس الحدود يوقفونا لـ 3-4 دقائق مرة أخرى، إلى أن بدأ السائقون الذين كانوا شاهدين على احتجازنا أول مرة وعلقوا في زحمة السير بالصراخ أن الأمر بشأن جرحي، حتى اقتنعوا وسمحوا لنا بالمرور.

أخذوني إلى مستشفى هداسا في "التله الفرنسية" حيث تلقيت 7 وحدات من الدم. قبل أن أدخل غرفة الطوارئ حتى وصل محقق الشرطة الذي طلب من الطاقم الطبي وقف معالجتني ريثما يحقق معي. أخذ مني شهادة بينما كان الطاقم الطبي يعالج الفتى الآخر الذي أصيب معي. وقفت الشرطة في مدخل المستشفى أعلقوا غرفة الاستقبال ولم يسمحوا لأحد سوى زوجتي بالدخول

بعد يومين خضعت لعملية جراحية، وبينما أنا تحت تأثير مواد التخدير وصل شرطيان أرادا التحقيق معي. شقيقاي اللذين كانا معي في الغرفة حاولا أن يشرحا أنني خرجت للتو من غرفة العمليات، وأنتي موجود في غرفة العلاج المكثف، لكنهما هدداهما بأنهما سيُعتقلان إذ لم يخرجنا من الغرفة.

استدعاء للتحقيق مع نجليّ في الشرطة وصل إليّ في المستشفى، بعد حوالي أسبوع من الحادثه. وفي اليوم الرابع بعد الحادثة حققوا مع ابني الأصغر لثلاث ساعات. كانت أمه حاضرة في التحقيق وقالت أن كل الأسئلة قصدت إعطاءه الشعور بأنه المذنب في كل ما حصل لوالده، فلو لم يخرج للعب في الشارع لما تشاجر أبوه مع المستوطن ولما أصيب، وسألوه مرارا سبب خروجي أنا إلى الشارع، وعن ما حصل لي وما إلى ذلك. أثناء التحقيق مع ابني البكر صرخوا في وجهه بالعبرية طيلة الوقت ولم يفهم شيئا. حقق معه محققان في نفس الوقت والثالث طبع الحديث على الحاسوب.

مكثت في المستشفى لمدة 20 يوما متواصلة. بعد شهر تقريبا اتصلوا بي من محطة شرطة المسكوبية من "غرفة 4" (وحدة التحقيق التي تعنى بملفات القدس الشرقية) وطلبوني لتحقيق إضافي. قلت لهم أنني لا أستطيع المشي وإذا أرادوا فليحضروا هم إلى بيتي ليحققوا معي. كتب لهم المحاميّ ميخائيل سفراد، رسالة شرح فيها أنني لا أستطيع الذهاب للتحقيق ومن يومها لم يتصلوا بي. مؤخرا علمت أن المدعي العام أغلق الملفّ ضد من أطلق النار عليّ. وكل ما فعلوه أن اعتقلوا المستوطن الذي اطلق علي النار لمدة 24 ساعة ثم ذهب إلى البيت كأن شيئا لم يحدث".

## شهادة جمالات مغربي

العمر 33، أم لأربعة أولاد، من الذين تم إخلأؤهم من بيوتهم من حي الشيخ جراح. سجلت شهادتها في يوم 2010/4/24 ويوم 2010/5/19.

"لا أعرف متى سنستطيع العودة للعيش بسلام كسابق عهدنا. كل أسبوع علينا أن نزور محطة شرطة "شليم" على الأقل مرتين لتحرير أولادنا أو لكفالتهم. ابني عبد الفتاح، هوجم عدة مرات على يد المستوطنين، والشيء ذاته حصل مع أخيه الأصغر.

في 2101/4/20 كان ابني عبد الفتاح مشغول بتصليح الدراجة الهوائية التابعة لابن عمه، في الشارع بجانب بيتنا الذي أخلينا منه، فجأة سمع صرخات أولاد، فركض لكي يرى ماذا يحدث فرأى المستوطنين يتوجهون إلى مكان ألعاب الأطفال. عندما وصل إلى هناك، بدأ المستوطنون بتصويره، وفي إحدى الصور التي صوروها يظهر ومعه مفك في جيبه الخلفي. فقاموا باستدعاء الشرطة وادعوا أنه قام بتهديدهم بواسطة المفك.

في الساعة الرابعة والنصف قاموا بتبليغي عن اعتقال ابني. جهزت نفسي وذهبت فورا إلى محطة شرطة "شليم". حين وصلت في الساعة 17:00، حاولت الدخول إلى المحطة، في البداية رفض عناصر حرس الحدود إدخالني بحجة أن والد ابني موجود معه في الداخل. لكنني أعتقد أنهم رفضوا إدخالني بشكل مقصود، لأنه كان بحوزتي قرص عليه صور تثبت براءة ابني. فقط بعد مدة زمنية وعلى إثر المواجهات والصراخ نجحت بالدخول، وهناك أبلغوني أن ابني متهم بالاعتداء على أحد المستوطنين الذين يسكنون الحارة بواسطة المفك. اضطررت بعدها لإحضار كل من كان في الحي أثناء المواجهات كشهود. في النهاية نجحت بإيجاد ثلاثة شهود شاهدوا كل الحدث، كانت ميسون الغاوي واحدة منهم، التي قد قدمت شكوى ضد نفس المستوطن الذي قام بتهديدها أيضا.

جميع الصور التي كانت بحوزتي والشهود الذين أحضرتهم وجميع الإثباتات التي كانت في صالح ابني لم تسفر عن أية نتيجة، وإنما العكس هو الصحيح: المحقق لم يهتم بكل ما أحضرت وقام بتمديد اعتقال ابني لمدة 24 ساعة أخرى. في النهاية اعتذر المحقق لأنه لا يستطيع عمل أي شيء في مثل هذه الحالة، وقال أنه يصدق ما نقوله، ولكن "هذه هي التعليمات من فوق!" على حد تعبيره. و حين سألنا عما حصل مع المستوطن الذي تسبب بكل هذه الفوضى، قال أن المشاكل لا تنتهي في منطقتنا وأنه لا يوجد لديه سبب لاعتقاله.

في يوم الأربعاء 12.5.10، تجمهر جميع المستوطنون الذين يسكنون في الحي، لأنهم علموا أننا قمنا بدعوة جميع النشطاء الإسرائيليين الذين يعارضون أوامر إخلاءنا من الحي لوجبة العشاء. حيث قمنا بتقسيم سكان الحي إلى مجموعات قسم منهم قام بتحضير الأكل آخرون رتبوا أماكن الجلوس، وقسم جلس لتبادل الأحاديث والترحيب. وفي أثناء كل ذلك، خرج 10-12 مستوطنا من بيت عائلة الكرد باتجاه البيت الثاني الذي استولوا عليه، أحدهم كان يحمل آلة تصوير فيديو وقام بتصويري وتصوير جميع البنات اللواتي كن هناك بشكل استفزازي: لقد سلط آلة التصوير عليّ واقترب إلى مسافة تقل عن النصف متر. صرخت في وجهه وسألته لماذا يقوم بتصويري؟ لم يجبني واستمر بالتصوير إلى أن قمت بإبعاد الكاميرا من وجهي. كرد فعل منه هاجمني وقام بلطمي على وجهي. وعلى أثره قمت بالدفاع عن نفسي ودفعته للخلف، إلا انه لم يكف عن ضربني في كل أنحاء جسمي. باقي السكان حاولوا الوصول إلي لتحريرني منه والفصل بيننا، في حين أن أصدقاء المستوطن عملوا على منعهم من الوصول إلي. الشرطة كانت متواجدة وذلك كجزء من الترقب والتحضير لـ"يوم

القدس" فكان الحي مغلق للدخول من كلا المدخلين، ولكن الشرطة لم تتدخل إطلاقاً واستغرق وصولها من مسافة تقل عن 30 متراً الكثير من الوقت. وعند وصولهم، طلبوا سيارة إسعاف من أجلي وأرسلوني بدايةً إلى مستشفى المقاصد ومن ثم تم تحويلي إلى مستشفى "المطلع" للاشتباه في إصابتي بكسر في الأنف.

بعد خروجي من المستشفى قررت أن أذهب إلى محطة الشرطة لتقديم شكوى ضد المستوطن الذي ضربني، رغم أننا نحاول دوماً الابتعاد عن محطة "سليم"، لأنه في كل مرة نتوجه لتقديم شكوى نتحول دوماً إلى متهمين. حين دخلت إلى المحطة كانت الساعة 23:00 ليلاً، وصلت إلى غرفة التحقيقات وطلبت تقديم شكوى، سألني المحقق عن اسمي وضد من سأقوم بتقديم الشكوى، كل هذه المحادثة كانت خارج غرفة التحقيقات، أجبتّه عن كل الأسئلة، وبعدها تحققت مخاوفي وتحولت إلى متهمة: قال المحقق لي أنه يبحث عني وأنتي متهمة بعدد من التهم. وبعد ساعتين قال لي بأنني محتجزة، وبعدها قال لي المحقق بشكل عام أننا نحن العرب نثير المتاعب ونفتعل الكثير من المشاكل حيث أننا نسبب لهم عدم الراحة وأنه سيحدد اعتقالك بكل طريقة ممكنة.

أدخلوني إلى إحدى غرف التحقيقات من أجل التحقيق معي، هناك أخبرتهم أنه بحوزتي تصوير فيديو يظهر كل ما حدث. فأخذ المحقق القرص مني وتوجه به إلى الغرفة الثانية لمشاهدة الصور، ولكن قبل أن يخرج أمرني أن أخرج من غرفة التحقيقات كي لا أبقى فيها وحدي، لأنه لا يأتين العرب كما قال لي في السابق. بعدها أحضر معي حاسوباً نقلاً كما طلبت منه، لكي يشاهد كل شيء بالتصوير، وقمت بتكبير الشاشة وظهر كل شيء واضحاً ومفصلاً. المحقق أنكّر أنه يرى في الفيلم ضربات بوجهها المستوطن لي، طلبت منه أن يرجع الفيلم للوراء قليلاً، لكي يراه مرة أخرى، ولكنه رفض وقال أن هناك مشكلة في الحاسوب، وأنه سيعرض الفيلم في المحكمة في اليوم التالي.

شرحت للمحقق وضعي الصحي وأنه يتوجب علي أن أواصل العلاج الطبي، وأعطيتّه جميع المستندات التي كانت معي من المستشفى، ولكنه لم يهتم بالمرّة ورفض أن يطلب سيارة إسعاف من أجلي، لأن ذلك يكلف 1000 شيكل بحسب ادعائه. أخذ المحقق جميع المستندات الطبية التي كانت معي من المستشفى وربما في سلة النفايات. بعدها، حولوني إلى محطة الشرطة "المسكوبية". هناك قاموا بإجراء جميع الفحوصات الأمنية الاعتيادية التي يقومون بإجرائها عند دخول للمعتقل، وحولوني إلى الطبيب هناك الذي قام بإجراء الفحوصات الاعتيادية: ضغط دم، فحص درجة الحرارة وغيرها. بعدها أدخلوني إلى غرفة الموقوفين. كنت في الغرفة وحدي، كل ساعتين كانوا يحضرون لتفتيش غرفتي، قام بجميع هذه التفتيشات شرطي، كان يدخل الغرفة أثناء نومي مما اضطرني للنوم مع غطاء الرأس، وأن أكون مستعدة للنهوض في كل لحظة لأنه ليس مريحاً لي أن يروني أثناء النوم.

وصلت المحكمة في اليوم التالي الساعة 16:30، هناك عرضوا الصور التي أحضرتها. طلبت عرض الفيلم الكامل لكي يراه القاضي كاملاً دون أن يتمكنوا من إسقاط الأجزاء غير المعنيين بها. رفض المدعي العام عرض الفيلم الكامل، لادعائه أنه لديه مشكلة في الحاسوب. سأل المحامي عن المستندات الطبية من المستشفى التي تم رميها بسلة المهملات، وأجابته المدعي (وهو المحقق ذاته) أن جميع المستندات كانت باللغة الانجليزية وأنه لا يُجيد هذه اللغة قراءة أو كتابة. غضبت من وقاحة المدعي واضطرت إلى شرح الصورة كاملة لسيادة القاضي، وأن هدفهم من عدم عرض الفيلم ورمي المستندات هو إيقاعي في الشرك. كان القرار إبعادي عن الحي لمدة ثلاثة أشهر و 5000 شيكل كفالة شخصية ودفع غرامة بمبلغ 700 شيكل.

ما يؤلمني، إننا نحن السكان العرب، متهمون في جميع الأحوال. لقد دخلت لتقديم شكوى مع أنف مكسور وجسد مليء بالخدوش، وقامت الشرطة بتوقيفي، بينما يحصل العكس للمستوطنين: هم الذين ينكرون بنا، يضربوننا وليس هنالك أي إجراء ضدهم، مما يؤدي إلى اتساع أنواع التنكيل من قبل المستوطنين لنا. لقد شعرت بالسلوك المتطرف من قبل الشرطيين عندما لم يقوموا باتهام أي من المستوطنين، والأشخاص الذين هم مجرد ضيوف في الحي وليسوا أصحاب البيوت. أما أنا، صاحبة البيت، قاموا بإبعادي عن بيتي وقريتي.

بالمناسبة، أيام الجمعة أثناء مظاهرة الاحتجاج والتي تجري في مدخل الحي، تقوم الشرطة بإغلاق الشارع أمام الزائرين ما عدا سكان الحي. هذا الإجراء ينفذ ضد السكان العرب واليهود الذي يأتون من أجل التضامن معهم، ولكن ليس ضد المستوطنين أو اليهود المتدينين، الذين يحضرون للصلاة أو الذين يحلون ضيوفا على المستوطنين، فهم يدخلون ويخرجون بشكل حر دون أن يُبرزوا حتى هوياتهم.

سير الحياة اليومية لدى كل سكان الحي العرب بشكل خاص تغير. أولادنا الذين يرون المستوطنين وكيف يتعاملون معنا، ويرون المناوشات والمواجهات بيننا، يقلدون ما يرون سلوكا وقولا، وأصبحوا أكثر عنفا. إنهم يتشاجرون مع باقي الأولاد في الحي وفي مدارسهم. أنا بشكل شخصي أشعر أنني أصبحت أكثر عنفا، لا يوجد لدي صبر ولا استطيع أن أضبط نفسي حين أراهم يدخلون ويخرجون من بيتي الذي استولوا عليه بدعم من الشرطة، البيت الذي بنيته أنا وزوجي وكرّسنا حياتنا من أجل تحقيق حلم تشييده.



## ملحق 3 : ردّ الشرطة وزارة البناء والإسكان

لحضرة

المحامية كيرن تسفيرير

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل

### الموضوع: تقرير "مكان غير آمن"

1. التقرير المذكور، الذي يأتي في 23 صفحة، وصلنا من أجل الحصول على ردّ الشرطة من خلال تخصيصكم أسبوعاً واحداً لإعداد الرد.
2. من الإطلاع على التقرير يكشف أنه يشمل ادعاءات كثيرة تتعلق بمعالجة الشرطة لحوادث عينية، تمتد على فترة طويلة كانت ضالعة فيها وحدات مختلفة من الشرطة.
3. على حسب ادعاءكم تركزون على الأحداث الواردة في التقرير وعلى طبيعة المعالجة الإشكالية للشرطة، باستنتاجات بعيدة المدى ضد الشرطة.
4. إن التعليق على هذه الأحداث وتحضير ردّ جدي على الادعاءات يستدعيان إيجاد ملفات التحقيق المتصلة بالأحداث الواردة والإطلاع عليها، وتقصي الأحداث الواردة في مفكرة الأحداث والعتور على تقارير العمل المتعلقة بها، والتعرف أحياناً على رجال الشرطة الضالعين في هذه الأحداث وتلقي ردهم على الادعاءات.
5. نفترض أن توجهكم بطلب للحصول على ردّ الشرطة على الادعاءات التي يطرحها التقرير قبل نشره (التوكيد في الأصل - المترجم)، لم يكن مجرد إسقاط واجب. نعتقد أن وراء توجهكم إلينا رغبتكم الصادقة والحقيقية في إتاحة الفرصة للشرطة لبلورة تعليق مشرّف على الأحداث، وعلى الاتهامات الشديدة الموجهة إليها في هذا التقرير. في ضوء ما ذكر، نطلب إليكم أن تتيحوا لنا مهلة زمنية إضافية لغرض فحص الأحداث المفصلة في التقرير ولفحص ادعاءاتكم بشكل جدي ومعتمّق.
6. تشير إلى أنه يتّضح من القراءة السريعة للتقرير أنه يصف الواقع بشكل جزئي بل ومغرض. هكذا مثلاً، يتعامل التقرير بشكل متسامح مع أحداث عنف خطيرة وقعت في حي سلوان، انتهت بأعجوبة دون وقوع ضحايا في الأرواح، مثل إطلاق النار من قبل خلايا مخربين نشطت في قرية سلوان ضد يهود من سكان المنطقة وقوات الحراسة العاملة في المكان. في عدد من الحالات يتوقف التقرير عند أحداث خطيرة لأعمال شغب جماهيرية تم خلالها قذف زجاجات حارقة وحجارة وقطع حديد مؤذية باتجاه قوات الأمن، من خلال تعامل التقرير مع هذه الأعمال كردّة فعل معقول رغم كونها استفزازاً.
7. الإطلاع الأولي على التقرير يبيّن أن ادعاءات حادة بشأن معالجة مغرضة وإشكالية للشرطة لأحداث جنائية تركز في مجملها على شهادات أناس خضعوا للتحقيق كمتهمين في الأحداث، الأمر الذي يُمكن بطبيعة الحال أن يُفضي إلى تصوير الوقائع بشكل موجّه.
8. بطبيعة الحال تريد الشرطة، أن تعقّب على الادعاءات الموجهة إليها حصراً، وإلى شكل معالجة الأحداث العينية الواردة في التقرير.
8. سنعمد حسب طلبكم، إلى بلورة تعليقنا في أقرب وقت ممكن. نشكركم على تحليكم بالصبر وتأجيل نشر التقرير إلى ما بعد الحصول على ردنا.

مع الاحترام

المحامي رونين ليبوفيتش، رائد

مستشار قانوني

لواء القدس

لحضرة،

المحامية كيرن تسفيرير، جمعية حقوق المواطن

تحية وبعد

**الموضوع: ردّ وزارة البناء والإسكان إلى جمعية حقوق المواطن على تقرير "مكان غير آمن"**

ردا على رسائل سابقة أرسلت من مكنتي، فيما يلي ردّ وزارة البناء والإسكان على تقرير ستصدرونه ("مكان غير آمن")، كما ورد من قسم الأمن المسؤول عن الموضوع في وزارتنا:

1. بدايةً: على العموم إن الوضع الميداني يختلف كلياً عما هو في التقرير.
2. في الفترة الأخيرة طرأ تدهور خطير في المنطقة المذكورة حيث ان الحراس شاهدون على نشاطات معادية ومنطرفة. تُرجم سياراتهم بالحجارة، بالطوب، بالصخور وحتى بالزجاجات الحارقة. وقد هوجمت مواقع الحراسة وأضرمت النار في موقع حراسة "بيت هدفاش/ العسلي". الشارع قابل للاشتعال بسرعة ويعتمد العنف الخطير الذي يصل حد الخطر الجدي والفوري على الحياة.
3. بالنسبة للموضوع، نحن ننكر بشكل تام كون الحراس ينكلون بالسكان أو يتصرفون بشكل استفزازي. العكس هو الصحيح، فالحراس يمتنعون، وأخذوا تعليمات بالامتناع قدر الإمكان عن الاتصال بالسكان المحليين.
4. وحدة حراسة شرقي القدس تعمل من أجل الحفاظ على أمن سكان شرقي القدس بموجب قرار حكومة إسرائيل رقم 498 بهذا الشأن من يوم 2007/1/21.
5. على مدار كل سنوات عمل الوحدة، تحظى وزارة البناء والإسكان بتوجيه مهني من شرطة إسرائيل، وتنفّذ عملها فعلياً في قطاع الحراسة وفق التوجيهات العملية.
6. ليس للوحدة أي مسؤولية تجاه حفظ الأمن العام و/أو تطبيق القانون في شرقي القدس. في ضوء ذلك، نوضح أن الوحدة لا تبادر إلى أحداث ولا تنظم أحداثاً أياً كانت. بموجب تعريف المهمة يرّد حراس الوحدة على أحداث يتعرض فيها نقاط الحراسة أو الحراس أنفسهم لاعتداء، أو يتم استدعاؤهم إليها من شخص تعرّض إلى ضائقة أو عندما يكونون في وضعية خطر على حياة الإنسان.
7. في بداية كل وردية عمل في قطاع الحراسة، تقام جولة إرشاد في أساسها التأكيد والعودة على النظم وكيفية التصرف مع السكان، نظم الأحداث والردّ عليها، نظم قواعد الحذر وإطلاق النار.
8. يتم عمل الوحدة تحت مراقبة شديدة، حيث لا يستعمل الحراس القوة تجاه سكان شرقي القدس إلا في حالات استثنائية وعند الخطر على حياتهم. هدف الوحدة هو أن تؤمّن بقدر ما أمكنها الحياة العادية والمنظمة وانسياب القطاع السياحي في شرقي القدس. من حين لآخر، خصوصاً عشية أحداث ذات أبعاد سياسية، يكون القطاع حيث تعمل الوحدة، عُرضة للتوتر والشغب اللذين يتجسدان في مظاهر عنف خطيرة تجاه السكان اليهود والسياح والحراس أنفسهم. لقد تمّ توجيه نظام الحراسة أن يمتنع عن الاحتكاك بالسكان وعن إثارة الأجواء. هدف الحراس هو إبعاد السكان عن الأحداث من أجل الحفاظ على سلامتهم وليس لغرض فرض النظام أو تطبيق القانون.

9. توظف الحراس شركة "موديعين إزراحي" التي فازت بمناقصة علنية كما هو مستوجب. وكل العاملين لديها يخضعون لفحص أمني بموجب معايير الشرطة.

10. لا يستعمل الحراس القوة تجاه أي إنسان إلا بموجب القانون، وكما هو مفصّل في قانون الصلاحيات من أجل الحفاظ على سلامة الجمهور للعام 2005 الذي يستمدون صلاحياتهم منه.

11. كل الحوادث المذكورة تكلف شرطة إسرائيل فورا بمتابعتها وتحمل المسؤولية حيالها، وعندها يترك الحراس موقع الحدث. الحراس الذين يحضرون ويشاركون في الأحداث العنيفة يتم التحقيق معهم في الشرطة بشكل منظم. غالبية الأحداث يتم تصويرها بكاميرات الحماية التابعة لقطاع الحراسة ويتم نقل صور كل الأحداث مباشرة إلى شرطة إسرائيل وإلى الجهات الأمنية.

12. بخصوص الكاميرات التي تستعمل لأغراض الحراسة، يُشار أيضا، إلى أن السكان العرب أحاطوا بأنفسهم وحيّهم بعدد كبير من كاميرات المراقبة، وأنهم يستعملون الصور إعلاميا في مواقع مثل سلوان نت.

باحترام

أريئيل روزنبرغ الناطق بلسان وزارة البناء والإسكان